WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 203 / 16 / تشرين الأول/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.



الإقليم بين سباق المواسم والشياطين

في هذا العدد

الافتتاحية

هذا الوقت سيمضي ام تطلق الوحوش من اقفاصها؟؟

سعادة مصطفى أرشيد صوت سعاده

رابط الافتتاحية على موقع المجلة

صوت سعادة

الرابط على موقع المجلة

الأخبار الحزبية

استقبالات عفوية لرئيس الحزب من بعلبك الى اللبوة الى العين إلى الفاكهة والهرمل...

رابط الخبر على موقع المجلة

رئيس الحزب وزيارة معرض الكتاب في« البيال»

رابط الخبر على موقع المجلة

القومي يشارك في أسبوع المناضل محمد قاسم سيف الدين

رابط الخبر على موقع المجلة

سياسة

فقط في فلسطين الزيتون يتحول بدل الزيت مأساة - فارس بدر

رابط المقال على موقع المجلة

جائزة نوبل للآداب الانتظار الطويل والخيبة الأمرّ! - أنطوان يزبك

رابط المقال على موقع المجلة

في دمشق الجولاني: «صلاح الدين» وكل ما يرمز لتحرير القدس ممنوع - سومر الفيصل

رابط المقال على موقع المجلة

لبنان تحت الهيمنة الأميركية: - كريم حداد

رابط المقال على موقع المجلة

تقرير

نافي بيلاي وجائزة نوبل للسلام - لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

سؤال الدولة - نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

في عصر فلسفة الإعلام والخوارزميات: - نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

الذكاء الاصطناعي في المدرسة - د. ميلاد سبعلي

رابط المقال على موقع المجلة

رأي

إلغاء المجلس القومي لا يكفي: - د. شوقي يونس

رابط المقال على موقع المجلة

نحو استعادة عقل الحزب - د.نبيلة غصن

رابط المقال على موقع المجلة

ثقافة

الحزب قضية لا أشخاص - د. ادمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

دعوة

دعوة لتوقيع كتابي - اوغاريت دندش وزهير فياض

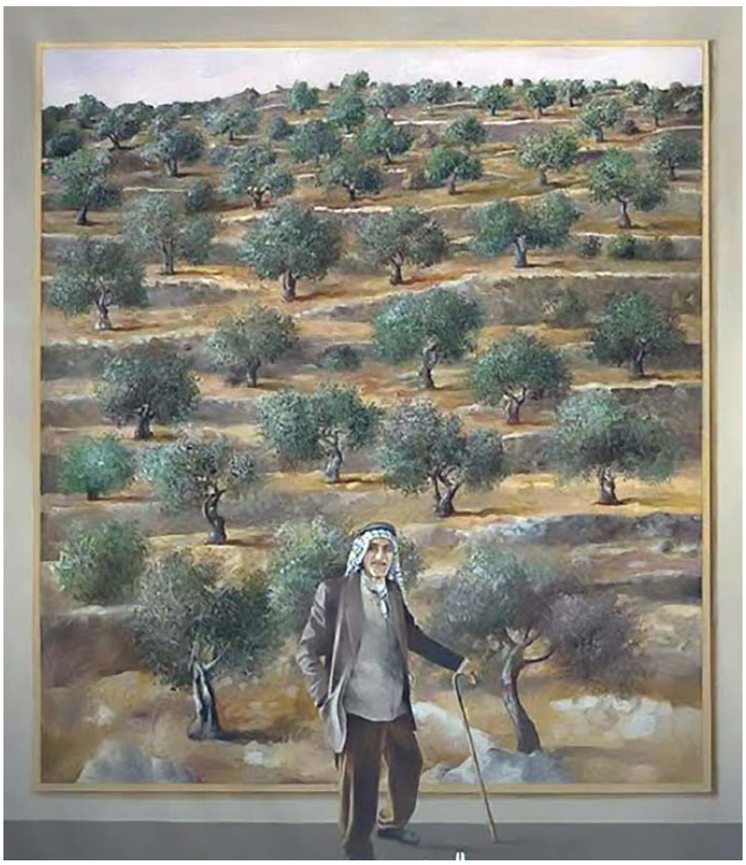
الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه

للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

هذا الوقت سيمضي
ام تطلق الوحوش من اقفاصها؟؟

سعادة مصطفى أرشيد ـ جنين ـ فلسطين المحتلة



الافتتاحية

لم يعد يفصلنا عن موعد الانتخابات البرلمانية «الإسرائيلية» للكنيست إلا 12 يوماً، قد تكون بالغه الخطورة والحرج، العدوان اليومي للجيش على غزة متواصل وغزة لا زالت تعاني ما تعانيه جوعا وعطشا وعراء، فيما يتغول المستوطنون مدعومين من الجيش بالضفة الغربية، مقيمين مستوطنات جديده وسارقين للزيتون.

يفترض نتنياهو وفريقه ان هذا الدفع سيؤدي حكماً إلى ردات فعل فلسطينية مدافعة عن زيتونها وعرضها وارضها، وان اجراءات انتقامية اسرائيلية اشد قسوة سترد عليها بحيث تطيح بالوضع

الامني في كامل فلسطين المحتلة مما قد يوفر ذريعة لرئيس الحكومة وفريقه لتأجيل الانتخابات.

وقد كان بنيامين نتنياهو صريحا في خطابه للناخبين والذي القاه اثناء زيارته لمدينة طولكرم عندما قال انه لن يسمح بإعادة اعمار المخيمات كما كانت وان سكانها لا ينتمون إلى الجنس البشري، وأن المستوطنين اصحاب حق، لذلك نستطيع ان نستشعر الخطر الكامل في عقل صاحب القرار هذا وامكانية قيامه بمغامرات محسوبة سياسيا وانتخابيا لا عسكريا وتتجاوز ساحات الضفة الغربية والقدس.

وإذا أقدمت الحكومة على اشعال حروب وفتح جبهات اوسع مما هو قائم الان ربما يؤدي بالإقليم باسره إلى حالة من الاضطراب وبالقدر الذي يعطي نتنياهو الذرائع لتأجيل الانتخابات التي ستجري في 28 من تشرين الحالي.

حسب ما تذكر مصادر أمريكية وإسرائيلية ومنها اكسيوس ان جيشا البلدين قد اصبحا في حالة استعداد قصوى للدخول في حرب، وذلك اثر الاتصالات الهاتفية المكثفة التي تجري بين ترامب ونتنياهو وان هذا الاخير قد قدم لترامب معلومات استخبارية عن استعادة ايران لقدراتها النووية، وتفيد ذات المصادر ان ترامب لا يرى ضرورة لدخول اسرائيل الحرب مع ايران لا بل انه يميل إلى التهدئة إلى ما بعد الانتخابات النصفية وان من الافضل الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية او الرماية الصاروخية من بعيد، ولكن من يدري فالرئيس متقلب والمزاج متقلب الراي على حد سواء. وتشير التقديرات إلى ان الدخول الاسرائيلي المباشر في الحرب على إيران سيستدعي ردا ايرانيا عنيفا تمطر به طهران فلسطين المحتلة بآلاف الصواريخ والمسيرات مما يدفع بالناخبين للبقاء في الملاجئ وبعيدا عن صناديق الاقتراع، وهذا ما أكده رئيس هيئة الاركان الجنرال زامير.

إيران بدورها لا زالت على موقفها وعلى طريقتها فهي لم تقفل ابواب الحلول والوساطات من جانب،

ولكنها تعمل من جانبا اخر وكان هذه الوساطات لن تقوم بأكثر من تقديم فترات استراحة مؤقتة، في إيران هي لا زالت تملك مفاتيح مضيق هرمز فيما حلفاء ها يمسكون بمفاتيح مضيق باب المندب على البحر الاحمر وكل من طهران وصنعاء تبديان جاهزية واستعداد لضرب اية قواعد أمريكية في دول عربية ينطلق منها العدوان بصواريخ والطائرات والمسيرات، وهذا ما نراه وما اضطر الرياض لتولى مهمة الاشتباك مع اليمن نيابة عن واشنطن وتل ابيب.

إيران التي تعاني من الحصار منذ قرابة نصف قرن تعرف تماما أن أعداءها بدورهم يعرفون أن الانتصار العسكري أمر غير وارد، وان مضيق هرمز لن يفتح الا بقرار من طهران وكذلك مضيق باب المندب الذي، حتى لو وافقت صنعاء على فتحه الا انه سيكون تحت سيطرتها وتستطيع اغلاقه ساعة تشاء، وان الاسلوب الوحيد المتاح لدى اعدائها لن يتجاوز مزيج من العقوبات الاقتصادية والحصار ومحاولة تأزيم الوضع الداخلي.

عود على ذي بدء، فان احتمال اشعال جبهات اليمن وإيران قد يكون مرجحا وذلك لدواعي تأجيل الانتخابات في تل ابيب ولمحاولة تحقيق انجاز يستطيع الحزب الجمهوري ودون ترامب الاستفادة منه في الانتخابات النصفية في تشرين ثاني القادم.

ولكن إذا كانت عملية إطلاق الوحوش من اسرها لا تحتاج الا إلى فتح ابواب الاقفاص فان عملية اعادتها إلى داخل الاقفاص ليست بهذه السهولة، فستكون جبهات اخرى مرشحة للدخول في حالة الاشتباك في لبنان او الشام او العراق.

قد تكون الاوقات صعبة والصراع لا زال طويلاً، وإذا كانت المدى الزمنية القريبة ستكون استمرارا للحالة الصعبة التي نعيشها، الا ان للتفاؤل في المدى المتوسط

والبعيد ما يبرره، ونلتزم بالحكمة القائلة: إن هذا الوقت سيمضي.

صوت سعاده

منذ زمن مديد والارادات الخارجية، هي التي تقرر مصير الأمة السورية، وتتقاذفها بين شتى النكبات والأوضاع الخاطئة، الى ان اوصلتها الى هذه الحالة الحاضرة، التي لا تمثل في شيء إرادة الامة السورية ومصالحها وحقوقها.

الحق، ان مسألة الارادات الخارجية، هي مسألة خطيرة من المسائل الأساسية التي تواجهها الامة السورية، والتي جاءت نهضتها القومية تضع حداً لها في مبدئها القائل: «سورية للسوريين والسوريون امة تامة».....

وانه لمن المؤسف حقاً، ان يعمد ساسة بلادنا الى مساعدة الارادات الخارجية في عملها وان يؤيدهم الشعب في هذه المساعدة بواسطة الاستسلام إليهم، وبالتالي ان يقف الشعب من مصيره المهدد هذا الموقف الجامد، بعد ان هبت زوبعة النهضة القومية التي جاءت تنقل الشعب من موقف الجمود الى موقف الحركة ولا نستطيع ان نجد مبرراً لموقف الشعب هذا، غير فترة الحيرة التي تصيب الشعب عندما يقف بين عهدين،



عهد النهضة وعهد الرجعة، عهد الفكر القديم وعهد الفكر الجديد.

ان الامة التي تحافظ على حقوقها محافظة قوية صحيحة تامة، من الصعب جداً على أحد استباحة هذه الحقوق، وليس مبدأ «سورية للسوريين والسوريون أمة تامة» سوى إمكانية قوية يعلنها الحزب السوري القومي للمحافظة على حقوق الامة السورية كلها.

النهضة - العدد 93 في 4 فبراير 1938

الاثار الكاملة ج4

صوت سعادة

استقبالات عفوية لرئيس الحزب من بعلبك الى اللبوة الى العين إلى الفاكهة والهرمل...

البقاع الشمالي يرفع راية الوفاء ويعلن أن النهضة لا تُهزم



لم تكن زيارة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين الدكتور عصام شاهين، إلى دارته في الفاكهة، ضمن نطاق منفذية البقاع الشمالي، زيارة عابرة، ولا مناسبة اجتماعية عادية. كانت مشهدا نابضاً بدلالات سياسية وقومية عميقة، وموقفاً تختصره الرايات المرفوعة، والوجوه الوفية، والحناجر التي صدحت بالإيمان بأن عملية استنهاض الحزب قد بدأت.

فوجئت الدار بحجم الوفاء، وامتلأت الطرق بالأعلام الحزبية، وارتفعت الرايات فوق المنزل، كأن البقاع الشمالي أراد أن يقول بصوت لا يلتبس: هنا





قوميون لم يتخلوا عن عقيدتهم، ولم تسقط من وجدانهم راية النهضة.

وتوافدت الوفود من منفذيات الهرمل وبعلبك والبقاع الشمالي، حاملة معها تاريخاً من الانتماء واندفاعاً نحو المستقبل. وتوالت الكلمات والخطابات والقصائد، لا لتستعيد أمجاد الماضي فحسب، بل لتعلن أن الحاضر يستدعي فعلاً يوازي حجم التضحيات، وأن الوفاء الحقيقي لا يكتمل بالتصفيق والهتاف، بل يتحول إلى التزام ومسؤولية وعمل منظم.

وكان لحضور رجال الدين ونخبة المنطقة وفعالياتها الاجتماعية وممثلي الجمعيات دلالته الواضحة، فالدار التي شهدت هذا الحشد لم تكن مجرد مكان لاستقبال الوفود، بل مساحة التقت فيها إرادة القوميين مع تقدير أبناء المنطقة، في مشهد يعكس عمق الحضور الاجتماعي للحزب وما يمكن أن ينهض به من دور وطني.

ومن العين إلى الفاكهة والهرمل، امتدت اليافطات الحزبية، لترسم على امتداد المنطقة مشهدا يتجاوز حدود المناسبة، ويطرح سؤالا على كل من يعنيه مصير الحزب: كيف يمكن لهذه الطاقات أن تبقى خارج الفعل المنظم، وكيف يمكن لهذا الوفاء أن يتحول إلى قوة نهضوية قادرة على استعادة المبادرة وصناعة المستقبل؟



إن أخطر ما يمكن أن يواجه الحزب ليس قلة الرايات، بل أن تبقى الرايات بلا مشروع، وليس غياب الأصوات، بل أن تبقى الأصوات بلا فعل، وليس تراجع الحضور، بل أن تُهدر الطاقات التي ما زالت تؤمن بأن النهضة قضية حياة ومصير.

من هنا، لا يجوز أن يُقرأ ما شهدته الفاكهة بوصفه مشهد استقبال لرئيس الحزب، بل بوصفه مسؤولية تاريخية أمام القيادة وكل المؤسسات والرفقاء. فهؤلاء الذين حضروا بإيمانهم ووفائهم يستحقون حزباً يستنهض قدراتهم، ويصون كرامتهم، ويفتح أمامهم أبواب المشاركة، ويحول حماستهم إلى برامج، وانتماءهم إلى إنتاج، وطاقاتهم إلى حضور فاعل في المجتمع.

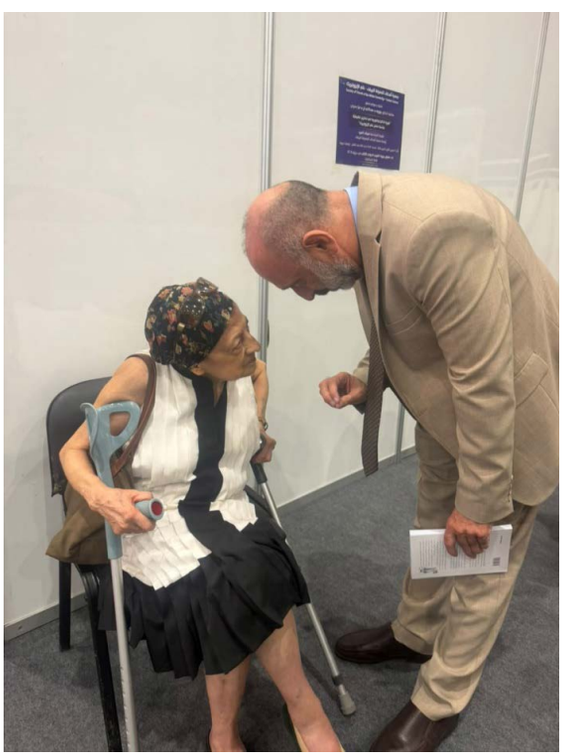
إن قيامة الحزب لا تتحقق بمجرد إعلانها، ولا تُصنع بالأمنيات، بل بإرادة سياسية وتنظيمية واضحة، وبمؤسسات تستعيد دورها، وكفاءات تتقدم إلى المسؤولية، ومحاسبة عادلة، ووحدة فعلية تحت سقف العقيدة والدستور والنظام.

ولان الحزب ليس ملكا لأشخاص، ولا أسير مرحلة، ولا رهينة لخلافات اكد رئيس الحزب امام الوافدين انه لا يحق لأحد أن يبدد طاقات القوميين أو يفرط بمستقبلهم وان قيامة النهضة حتمية

وشدد الرئيس على ان القيادة الجديدة ستجعل من هذا الوهج انطلاقة، ومن هذا الوفاء قوة، ومن هذه الإرادة نهضة تفرض حضورها بالفعل والإنجاز.

رئيس الحزب وزيارة معرض الكتاب في «البيال»





كما زار رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين الدكتور عصام شاهين، معرض الكتاب في «البيال»، حيث شارك في حفل توقيع كتاب «أنطون سعادة: رؤيا» لكريمة حضرة الزعيم، الدكتورة صفية سعادة.

وقد استقبلته الدكتورة صفية سعادة وشقيقتها الأمينة اليسار أنطون سعادة بحفاوة نهضوية عكست عمق الانتماء وصدق الوفاء لمسيرة المؤسس. وعبّرت الدكتورة صفية، بكلمات خطّتها على جدار كتابها، عن مكنوناتها ورؤيتها لأنطون سعادة، بما يحمله من فكر ورؤيا ومشروع نهضوي يتجاوز حدود الزمن، ومهرتها كلماتها على صفحته الاولى لرئيس الحزب.

وشملت جولة الرئيس زيارة عدد من أجنحة المعرض، من بينها معرضا «فكر» و«أنانا»، إلى جانب دور أخرى، في تأكيد على أهمية الثقافة والفكر والإبداع في ترسيخ الوعي القومي، وإعادة وصل الأجيال بتراث النهضة وفكر مؤسسها.




WC
المجتمع
معرفة
والمعرفة
قوة
BUSH AT WAR
عرض خاص

القومي يشارك في أسبوع المناضل محمد قاسم سيف الدين





بتوجيهات من رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين الدكتور عصام شاهين، توجّه الأمين أحمد الأيوبي إلى منفذية البقاع الشمالي، حيث استقبله الرفيق علي نزها «أبو واجب»، لإلقاء كلمة باسم قيادة الحزب، تلبية لدعوة كريمة من آل سيف الدين، وذلك في أسبوع الرفيق المناضل محمد قاسم سيف الدين، وفاء لمسيرته النضالية وتقديرا لعطاءاته القومية والاجتماعية.

وتأتي هذه المشاركة تأكيدا لنهج الوفاء الذي يجمع القوميين الاجتماعيين، وتجسيداً لثبات الانتماء.

فقط في فلسطين الزيتون يتحول بدل الزيت مأساة

فارس بدر



سياسة

لمستوطنون الصهاينة يحولون موسم الزيتون في الضفة إلى مأساة إنسانية.

» **لو يعرف الزيتون غارِسَهُ ، لسال الزيت دمعاً**« للشاعر محمود درويش.

هذه الشجرة التي تشكّل رمزاً للهوية الفلسطينية والتي تضرب جذورها عميقاً في تاريخ هذا الوطن الجريح، تتعرض في مواسم قطافها كُلّ عام إلى مأساة

إنسانية يندى لها جبين الإنسانية خجلاً.

وهكذا عندما يتهافت الفلسطينيون مع عائلاتهم للاحتفال بهذا الموسم باعتباره مصدراً لرزقهم وعيشهم، يتعرضّون من قطعان المستوطنين إلى اقتحامات وملاحقات وتنكيل واعتقالات تحت الحماية المباشرة من الجيش «الإسرائيلي.»

ليس هناك من مشهد مماثل على سطح هذا الكوكب، وليس هناك مثيلاً لما ترتكبه جحافل المستوطنين من قهر وتعذيب للسكان الفلسطينيين الذين زرعوا زيتونهم بعرق جبينهم وتعبهم وتضحياتهم، ليشهدوا اقتلاعه أمام عيونهم ...وها هم اليوم في موسم الحصاد يدفعون الثمن غالياً على يدِ أولئك الذين يمعنون في الأرض اغتصابا وفي سكانها تشريداً وتجويعاً.

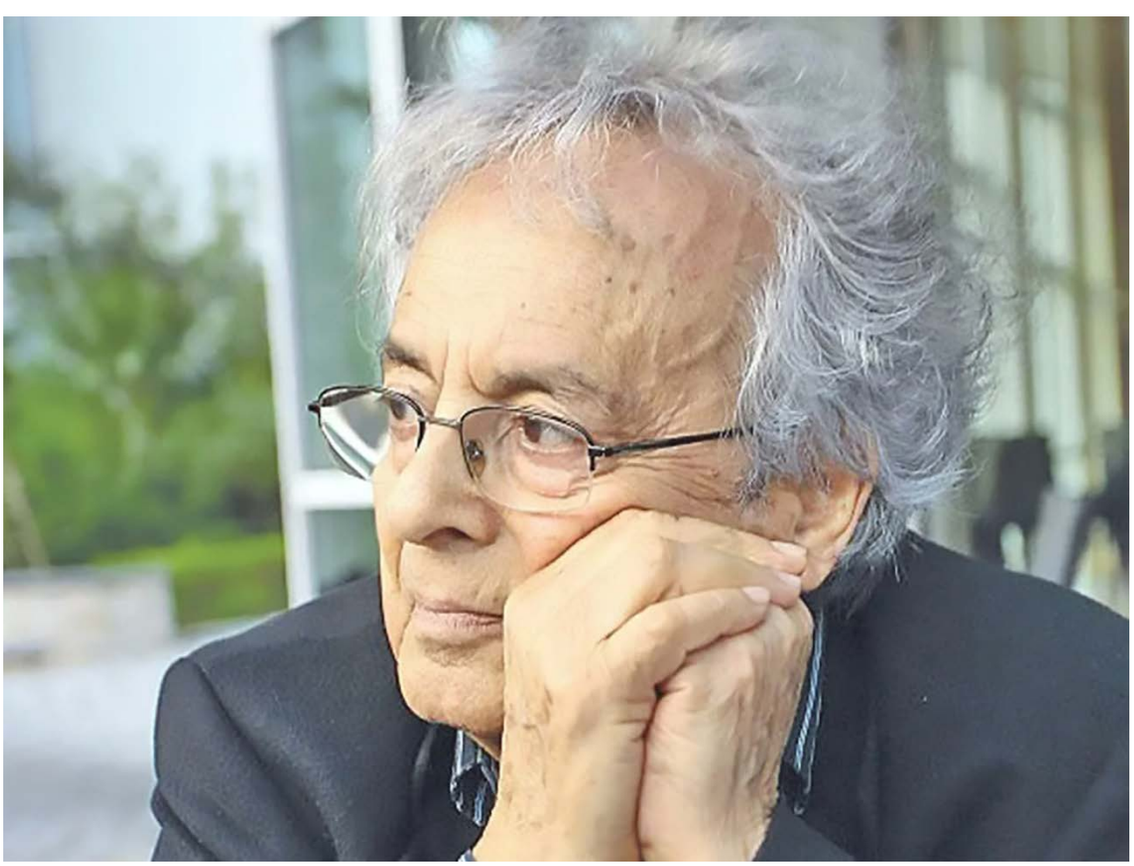
ولعلّ حرب الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني في قطاع غزّة وحجم الجرائم اليومية التي تُرتكب بحقّ السكان، يحجب الأبصار عن الجرائم المروّعة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي من اقتحامات واعتقالات وعمليات تفجير للأماكن السكنية والأحياء والشوارع والقرى في الضفة، ناهيك بعمليات الاغتيال والتعذيب الجسدي والإرهاب المكشوف.... كل ذلك لتوسيع دائرة الاستيطان تنفيذاً لقرارات الكنيست الشهر الماضي في بناء مستوطنات جديدة، إضافة إلى قرار إعلان السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية بالكامل.

إن الصمت الدولي عامةً والصمت العربي على الأخص، بالإضافة إلى صمت المؤسسات الدولية مؤسسات حقوق الإنسان، يضع الجميع دون استثناء في موقع المتآمر على شجرة الزيتون وأهلها وعلى أصحاب الأرض الطبيعيين الذين شرِّدهم الاحتلال منذ العام ١٩٤٨ ولا يزال يمعن في عمليات التشريد والاقتلاع على مدى ثلاثة أرباع القرن.

وكما يقول الشاعر الفلسطيني محمود درويش: «لو يعرف الزيتون غارسه، لسال الزيت دمعاً » وها هو الزيت يسيل دمعاً من عيون أولئك الذين غرسوه وسقوه بعرق جبينهم أمام عالم عربي امتلأت جيوبه بأموال النفط وجفّت عروقه من الْعِزَّة والكرامة.

جائزة نوبل للآداب الانتظار الطويل والخيبة الأمّر!

أنطوان يزبك



سياسة

في كل سنة وقبيل صدور نتائج جائزة نوبل للآداب، تشخص العيون وترهف الأسماع بانتظار إعلان اسم الفائز أو الفائزة، ويبدأ بصيص من نور الأمل بالبزوغ كي تكون الجائزة، من نصيب المفكّر الكبير والشاعر أدونيس (علي احمد سعيد أسبر) ولكن لا تلبث وأن تحلّ الخيبة حين تصدر النتائج ويستبعد أدونيس من الفوز، سنة بعد أخرى.

أدونيس إبن ال 96 عاماً، هو الأكاديمي المتمرّس الذي طوى فوق عمره أعماراً مثمرة، قضاها في معترك الكتابة ودراسة الشعر والأدب

واللغة العربية، مُراكمًا إلى جانب عمله الأكاديمي والأدبي؛ أهرامات من الدواوين الشعرية والدراسات العلميّة فكان خيرَ مبدعٍ وأكثر علامة مضيئة في الأدب العربي الحديث، حيث لعب دور المجدد وحامل لواء الحداثة الشعرية كما نفهمها الآن في دوائر الشعر والأدب.

أما لقبه أدونيس والذي تحوّل إلى اسم راسخ وأيقونة من نضارة وأمجاد، فقد اتّخذه تيمّنا بأسطورة أدونيس وعشتروت، مما شكّل عنوانا بارزا ومشرّفا في ثقافة أمتنا التي لم تبخل على العالم بعطاءاتها؛ نتاجا فكريا، وعلميا، وأدبيا، وشعريا. وعليه، إذا أردنا ان نتحدّث عن ادونيس، نحتاج إلى مجلّدات ومصنّفات بعدد كتبه ودواوينه الشعريّة، بيد أنها لا تفيه حقّه، وهو الذي أعطى العالم العربي والعالم بأسره

والشعر الحديث تحديدا، نظرة جديدة وتحديثا دقيقا لمنهج الشعر العربي، موظّفا اللغة العربية على نحوٍ فيه قدرٌ كبير من الإبداع والتجريب وقد سما على الاستخدامات التقليدية للغة الشعرية دون أن يتخلّى عن بلاغة اللغة العربية وجمالية الفصحى، التي تميّز هذه اللغة عن سائر لغات العالم!

ما أقوله ليس مديحا عابرا ومجّانيا لأدونيس، فهو لا يحتاج إلى شهادة من أحد، ولكن في غمرة التساؤلات عن دور الثقافة العالمية وتعاملها مع الثقافة العربية تحديدا لا نجد مندوحة من أن نطرح السؤال التالي:

ما هو موقع الثقافة العربية وأعلامها في العالم؟

وتاليا نسأل أيضا: لماذا يُعاقب كل عبقري عربي؟ حيث لا يحار أحدٌ جوابا، بحيث تستمر عملية التهميش و[التطفيش] ونفي الوجود المتميّز للمفكرين العرب من الساحة الثقافية العالمية!

هل هي سياسة العقاب في جائزة يدّعي القيّمون عليها الشفافية، والحياد والموضوعية؟

في السياق عينه، نالت الجائزة هذه السنة 2026 شاعرة أيضا وهي الكندية « آن كارسون » الكاتبة والشاعرة الأكاديمية العريقة، التي تدرّس اللغة اليونانية القديمة في عدة جامعات. كتبت عددا من الدواوين الشعرية والروايات الملحميّة، تمجّد فيها اليونان القديمة، خاصة إلياذة

هوميروس وساحات حرب طروادة.

من الملاحظ هذه السنة أن ثمّة توجّه واضح لاعتبارها سنة الإلياذة بامتياز إذا صح التعبير، بعد أن انشغل العالم بالفيلم الأسطوري حول هذه الملحمة للمخرج كريستوفر نولان وكتبت عنه مئات المقالات وعاد القرّاء بكثافة إلى مطالعة الإلياذة وما كتب عنها.

لن اقول إن الشاعرة الكندية آن كارسون هي شاعرة غير مستحقّة للجائزة، نحن لسنا في طور المفاضلة أو في مباراة لكرة القدم كما يحدث في المشهديّة العالمية لكلّ حدث عالمي، أكان حدثا أديبا أو رياضيا أم سياسيا، لن ندع الأدب يتحوّل إلى سجال تلفزيوني أو إعلامي، بل هو أهم من ذلك بكثير، ولكن هناك حقّ وحقوق مشروعة في حياة الشعوب والأمم، والمؤلم هو استبعاد أعلام ومفكّرين من أمّتنا

وخاصة استبعاد شخصية باهرة مثل أدونيس بالذات، المفكّر الذي رفع اللغة العربية من عتمة دهاليز الماضي وجدد فيها وجعلها في متناول الجميع على الرغم من صعوبة مفرداتها وقواعدها، نجح أدونيس في ملحمته الخاصة (أغاني مهيار الدمشقي) وغيرها من المؤلفات في فتح الباب واسعا أمام ثورة التجديد والحداثة، مجترحا معجزة المحافظة على اللغة العربية بفخامتها وقدرتها العالية وفي الوقت عينه نقلها إلى العالم الأدبي الواسع والحديث مع دفعة ثقافية قوية لتثمر وتستمر لسنوات وقرون إلى الأمام.

قد لا يهتمّ أدونيس للجوائز وقد حصد العديد منها في حياته، ولكن ما يتمّ التعتيم عليه في دوائر الجوائز الأدبية والثقافية العالمية هو أمر مشين وواضح للعيان.

أن نطلب الاعتراف بعبقرية أدونيس أو عشرات غيره من المفكرين والأدباء، قضيّة محقّة إلى جانب كل القضايا في أمتنا. أولياء الجوائز الأدبية منحازون وهذا أمر لا يخفى على أحد، يتقصّدون عدم منح المبدع المشرقي حقّه! وأولياء الأمة صامتون لا علم لديهم بوجود أعلام في بلادهم يستحقون النضال من أجل تحقيق العدالة ومن أجل إنصافهم حفاظا على ماء الوجه كما يقال!

سياسة

في دمشق الجولاني: «صلاح الدين» وكل ما يرمز لتحرير القدس ممنوع

سومر الفيصل



اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً بحادثة تبدو عادية وروتينية إذا ما تم النظر إليها من جهة التصريحات الرسمية للحكومة المؤقتة، حيث تم مفاجأة الشعب السوري بنقل تمثال «صلاح الدين الأيوبي» سلطان الشام ومصر والمشهور تاريخياً بمحرر القدس وقائد معركة حطين التاريخية.

حيث ذكرت مصادر رسمية أن هذا الاجراء هو اجراء طبيعي لأجل

أعمال الترميم وتنظيم محيط قلعة دمشق فيما لم يتم ذكر أين سيكون الموقع التالي للتمثال مع وجود تكهنات باحتمال نقله إلى استراد العدوي في مبنى البانوراما الذي يعتبر رمزاً لحرب تشرين التحريرية ضد العدو الصهيوني والتي أعاد فيها الجيش السوري محافظة القنيطرة وزرع عناصره العلم السوري على قمة جبل الشيخ في هزيمة هي الأولى للكيان منذ تأسيسه، ولكن ما جعل عملية النقل هذه تنال كل هذا الاهتمام مع وجود هذه التكهنات فهو العلاقة المريبة للحكومة الحالية وخضوعها التام للجانب الصهيوني وتنازلها الكامل عن حق الدفاع عن ما يقتطعه الكيان المحتل من الأراضي السورية يوماً بعد يوم وانتهاكاته اليومية للجنوب السوري وصولاً إلى جنوب العاصمة دمشق.

إن إزالة هذا التمثال بما له من رمزية مثلت للسوريين على مدى تاريخهم الطويل ثوابت وطنية وملاحم فخر،اعتزوا بها لقرون، قد مست بشكل جعلت الجميع يتساءل عن الأسباب الحقيقية لهذا الإجراء وفي هذا التوقيت، ورغم امتعاض الأغلبية لهذا الإجراء فقد تباينت الآراء حوله وحول أسبابه:

فقد رأى بعضهم أن السبب الأول والرئيسي هو ابعاد الفكر المقاوم وانهاء القضية الفلسطينية في ضمير الشعب السوري ومقاومة الكيان وإرضاء له وخاصة أن احتمالية نقله إلى البانوراما التي تحمل نفس الرمزية والتي تخلى عنها النظام الحالي واعتبرها مسرحية تاريخية من النظام السابق متجاهلاً تضحيات وبطولات الجيش السوري وتجريمه فيها وهذا ما يجعل البانوراما نفسها منفى للتمثال واعتباره بنفس منزلة حرب تشرين التحريرية لا قيمة له عندهم.

ومن جانب آخر رأى البعض أن نقل هذا التمثال هو لتغيير هوية دمشق وقلعتها التي ارتبط تاريخها باسم السلطان الأيوبي، فيما كان للأكراد السوريين أكبر نصيب من الاعتراضات على نقل هذا التمثال لما يمثله من تأصيل للوجود الكردي في النسيج الدمشقي منذ قرون طويلة

خاصة أن السلطان صلاح الدين الأيوبي ينحدر من عائلة كردية حكمت سوريا وبلاد الشام عموماً ومصر فترة طويلة من الزمن ولاكثر من قرن منذ تأسيس صلاح الدين لها عام 1171 وحتى سقوط آخر معاقلها في حماه عام 1341 على يد المماليك.

أما أقل الآراء هجوماً على هذا النقل فكانت أن عملية النقل هي لزيادة الإشغالات التجارية في محيط القلعة، أو للتغطية على الأزمات الاقتصادية والأمنية وإشغال الشارع السوري عن ما يحصل في الجنوب وما يعانيه من انقطاع في المواد النفطية في عدة محافظات حيث وصل سعر ليتر الديزل في السوق السوداء إلى 20.000 ليرة سورية ما أدى إلى توقف العديد من سيارات النقل وارتفاع جنوني للأسعار بسبب رفع سعر النقل تزامناً مع تخطي سعر صرف الدولار لعتبة 14.000 ليرة سورية في إشارة إلى فساد إداري ومالي واضح دون التعمق في مآرب تمس الحالة الوطنية والرمزية التاريخية والقومية.

ان تعدد الآراء حول هذا الامر لا يلغي الفرضيات لأي منها، فلا أحد يستطيع انكار التعاون بين الجولاني وحكومة الكيان خلال سنوات الحرب وتلقيه الدعم من الكيان على مدار السنوات، ولا أحد أيضاً ينكر تزلف الجولاني للكيان ودعمه لاعادة استملاك اليهود لمواقع داخل دمشق بعد سقوط النظام السابق، ومنعه الاحتفال بكل ما يرمز للتحرر من الاحتلال حتى تلك التي لا تخص النظام السابق مثل عيد الشهداء في 6 أيار الذي يرمز لمقاومة الاحتلال التركي والذين اعتبرهم المنهاج التربوي للجولاني خونة.

بالرغم من إطلاق صفة المؤقت من كل الكون على سلطة الجولاني وحكومته إلا أنهم يعملون وبكل قوتهم وبكل جهد مستميد على تدمير كل ما بقي من ثوابت وطنية ترتبط بالمقاومة والتحرر من الاحتلال وترسيخ التبعية والخضوع تحت مسمى الديبلوماسية تجاه الكيان أو الرابطة الدينية تجاه تركيا التي لا تختلف في أطماعها عن الكيان شمالاً وفي الساحل غرباً.

سياسة

لبنان تحت الهيمنة الأميركية: الاستعمار متواصلٌ

كريم حداد



الاستعمار قادر على البقاء بعد رحيل جيوشه، لأن سلطته تتجاوز احتلال الأرض إلى تنظيم الاقتصاد والمعرفة وتحديد ما يستطيع الناس تخيّله لأنفسهم. وقد تحتفظ الدولة بعلمها ودستورها ومؤسساتها، بينما تضيق قدرتها على اختيار سياساتها تحت ضغط التمويل والعقوبات والاعتماد الأمني. يتيح هذا المنظور قراءة الهيمنة الأميركية في لبنان باعتبارها علاقة تعيد إنتاج بعض وظائف الاستعمار، من دون تطابقها مع الانتداب الفرنسي أو اختزال التاريخ اللبناني كلّه في إرادة خارجية واحدة.

تقدّم العالمة الأميركية في الأنثروبولوجيا، آن لورا ستولر، في كتابيها «المعرفة الجسدية والسلطة الإمبراطورية» و«على امتداد نسيج الأرشيف»، أدوات لفهم هذه الاستمرارية. يبحث الأول في صناعة الحدود العرقية داخل الأسرة والتربية والعلاقات الحميمة، ويتناول الثاني إنتاج المعرفة الإدارية التي تنظّم الحكم

الاستعماري. وتطبيق أفكارهما على لبنان اجتهاد تحليلي يستند إلى آليات عرضتهما، وليس استنتاجًا تنسبه المؤلّفة إلى الحالة اللبنانية. فالسؤال الذي يجمع العملين هو كيف تصبح الهيمنة ممارسة يومية تتداخل فيها المصالح، والتصنيفات والمخاوف والعادات.

تُظهِر دراسة الحياة الحميمة أن الاستعمار احتاج إلى صناعة جماعات متفاوتة الحقوق والاعتبار. فالهوية الأوروبية لم تكن حقيقة بيولوجية مكتفية بذاتها؛ كانت تُراقَب عبر اللغة والسلوك والمنزل وتربية الأطفال. وقد أقلقت العلاقات المختلطة السلطات لأنها أربكت الفصل بين الحاكم والمحكوم. هكذا تكشف التفاصيل الخاصة عمل السلطة في إنتاج الانتماء، وتبيّن أن الهيمنة تستقر عندما تتحوّل الفوارق السياسية إلى معايير اجتماعية تبدو طبيعية، ويصبح امتياز جماعة دليلًا مزعومًا على استحقاقها.

يساعد ذلك على تفحّص الطريقة التي تُبنى بها مراتب الشرعية في لبنان. **فالمشكلة تبدأ عندما يُقاس الاعتدال السياسي بمدى القبول الأميركي، وتُختزل السيادة في قرارات تحظى برضى واشنطن**، بينما تُعامل الاعتراضات على سياساتها كعلامات انغلاق أو خروج عن العالم. هذه آلية خطابية ينبغي اختبارها في المواقف والوثائق، لكنها تكشف خطر تحويل الانحياز الجيوسياسي إلى معيار للأهلية الوطنية. عندئذٍ يصبح الخارج مرجعًا يوزّع شهادات العقلانية على اللبنانيين، بدل أن يكون طرفًا له مصالح قابلة للنقد.

يكشف الكتاب الثاني أن الأرشيف الاستعماري كان مؤسسة تنتج موضوعاتها، وتحدّد الشهادات الجديرة بالتصديق، وتصوغ المخاطر التي تستدعي التدخل. ولم تكن الإدارة تعرف مجتمعها معرفة كاملة؛ حملت وثائقها ارتباكًا وتناقضًا وقلقًا. لذلك يفيد هذا المنهج في قراءة البيانات الأميركية عن لبنان: ما المشكلة التي تعرّفها؟ ما الأسباب التي تستبعدها؟ وكيف تتحوّل تسمية سياسية إلى إجراء مالي أو أمني؟ فاللغة تكتسب قوة مادية عندما

تتصل بمؤسسات تستطيع المنع والتمويل والعقاب.

يفرض الاستعمار آليات تقيس الاعتدال السياسي بمدى القبول الأميركي، وتُختزل السيادة بما يحظى برضى واشنطن، بينما يجري اعتبار أي اعتراض على سياساتها كعلامة انغلاق أو خروج عن العالم

تقدّم العقوبات مثالًا ملموسًا. ففي آب 2019 فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على «جمّال ترست بنك»، متهمةً إياه بتسهيل أنشطة مالية لحزب الله، وأعلنت إمكان تعرّض أطراف تتعامل مع الجهات المشمولة لإجراءات أو عقوبات إضافية. وبصرف النظر عن تقييم الاتهامات، تكشف الواقعة قدرة مؤسسة أميركية على فرض كلفة على العلاقات المالية خارج حدود الولايات المتحدة. ومن منظور الهيمنة، يصبح الوصول إلى النظام المالي العالمي مشروطًا بتصنيفات تصدرها قوة أجنبية، ولا يصنعها المجتمع اللبناني عبر مؤسساته.

تتعمّق هذه القدرة عندما يكون الاقتصاد شديد الحاجة إلى العملات الأجنبية والتمويل الخارجي. عندها يتجاوز أثر الضغط الجهات المُستهدفة مباشرة، لأن المؤسسات والأفراد قد يعيدون تنظيم علاقاتهم تجنّبًا للمخاطر. لكن تفسير التبعية يقتضي أيضًا مُساءلة الاختيارات المحلية التي تجعل المجتمع مكشوفًا أمامها. فالسلطة الخارجية تجد أدواتها داخل بنية اقتصادية وسياسية قائمة، ويصبح وصف كل أزمة بأنها مؤامرة وسيلة لإعفاء المسؤولين اللبنانيين من المحاسبة، بدل كشف تداخل مسؤوليتهم مع نفوذ الخارج.

تحضر العلاقة الأمنية ضمن المنطق نفسه. فقد وصفت الخارجية الأميركية الولايات المتحدة بأنها الشريك الأمني الأساسي للبنان، وذكرت في بيان عام 2022 تقديم أكثر من مليارين ونصف مليار دولار من المساعدات الأمنية الثنائية للجيش منذ عام 2006. وربطت تدريب الجيش وتجهيزه بعوائد مهمة للمصالح الأميركية في لبنان

والمنطقة. يوضح هذا التصريح أن المساعدة تؤدّي وظيفة استراتيجية للمانح أيضًا، ويجعل استقلال القرار الدفاعي وتنويع مصادر التجهيز موضوعين أساسيين عند تقييم العلاقة.

تتحدّد المشكلة السياسية عندما تمنح الحاجة إلى الدعم طرفًا خارجيًّا قدرة مستمرة على التأثير في الأولويات الوطنية. فالمساعدة قد تلبّي حاجة فعلية، لكن فائدتها لا تلغي سؤال الشروط والبدائل وحدود الاعتماد. الدولة القادرة على اتخاذ قرار مستقل تحتاج إلى مؤسسات تقيّم التعاون وفق مصالح المجتمع، وإلى نقاش علني حول الكلفة التي يدفعها البلد مقابل استمراره. أمّا تقديم العلاقة باعتبارها إحسانًا خالصًا فيحجب تفاوت القوة، ويحوّل المُساءلة إلى جحود مزعوم بحق المانح.

تصل الهيمنة إلى الحياة الخاصة

عبر هذه العلاقات. الأسرة التي تربط مستقبل أبنائها بالهجرة، والعامل الذي يخشى انقطاع مورد خارجي، والمؤسسة التي تضبط قراراتها وفق احتمال فقدان التمويل، يعيشون السياسة الدولية في تفاصيل يومهم. واستلهام تحليل الحياة الحميمة هنا يعني تتبّع الصلة بين القرارات الكبرى ومشاعر الأمان والخوف والتطلعات الفردية. **فالتبعية تكتسب رسوخها عندما تبدو الخيارات المُتاحة ضيقة إلى درجة يصبح معها التكيّف مع القوة الخارجية شرطًا واقعيًّا للاستمرار.**

تنبّهنا قراءة الأرشيف أيضًا إلى أن الهيمنة غير مُكتملة. فتكرار التصنيف والضغط ومحاولات ضبط المجال السياسي يدل كلُّ ذلك على وجود اعتراضات لا تستطيع السلطة احتواءها بسهولة. ولذلك **ينبغي تجنّب تصوير الولايات المتحدة كقوة تعرف كل شيء وتقرّر كل شيء؛ فهذا التصوير يمنحها انتصارًا معرفيًّا، ويطمس قدرة اللبنانيين على الفعل.** المطلوب دراسة الأدوات والوسطاء والمصالح المُتبادلة، وتحديد المواضع التي تتحوّل فيها الشراكة إلى تبعية، والمواضع التي يمكن فيها توسيع الاستقلال.

نشر في صحيفة «الاخبار »

تقرير

نافي بيلاي وجائزة نوبل للسلام
غضب في «اسرائيل» وخيبة أمل لترامب

لينا شلهوب



أثار منح القاضية الجنوب أفريقية نافي بيلاي جائزة نوبل للسلام لعام 2026 موجة غضب في الكيان الصهيوني وخيبة أمل في البيت الأبيض. تلك القاضية التي اتهمت «اسرائيل» بارتكاب إبادة جماعية، في الوقت الذي يفشل الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرة أخرى في الفوز بالجائزة التي كان يطمح إليها.

منح جائزة نوبل لبيلاي جاء تقديراً لجهودها في تعزيز السلام والقانون الدولي، ولدورها المحوري في ضمان ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية. بالمقابل فإن **مسؤولية اتخاذ قرار منح الجائزة لبيلاي ترتبط دون شك بسياسات حكومة العدو «الإسرائيلية» ومواقف الوزراء وأعضاء الكنيست والشخصيات الإعلامية التي دعا بعضها إلى ارتكاب جرائم حرب،** فضلاً عن دعم الإرهاب والممارسات المناهضة للديمقراطية التي تطال القضاء والصحافة.

وتُعد الجائزة الممنوحة لبيلاي ضربة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي لم يُخفِ، منذ عودته إلى البيت الأبيض في كانون الأول 2025، رغبته في الفوز بجائزة نوبل للسلام، وسعيه مراراً وتكراراً للحصول عليها، زاعماً أنه أنهى عدة حروب. وكان ترامب قد خسر بالفعل جائزة عام 2025 لصالح زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو، واليوم يخسر جائزة عام 2026 لصالح قانونية تُعد من أشد منتقدي «إسرائيل». ويمكن القول إن ردة فعله إزاء نافي بيلاي تميز بالحدّة، إذ قلل من شأن هذه القاضية قائلاً إن الجائزة مُنحت «لشخصية لم يسمع بها أحد»، في انتقاد مباشر لقرار لجنة نوبل. ووصف قرار منحها الجائزة بأنه «وصمة عار لا تُمحى»، معتبراً أن الجائزة فقدت مصداقيتها. وقد عكست هذه التصريحات رفضه اختيار شخصية ارتبطت بمواقف حقوقية وانتقادات للاحتلال.

إلى ذلك، **فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية عقب فوز قاضيتها السابقة بالجائزة،** في تطور أضاف بعداً جديداً إلى الجدل المحيط بالتكريم، وربط بين الخلافات السياسية والمواقف من المؤسسات القضائية الدولية.

على المستوى «الإسرائيلي» لم يكن مستغرباً أن يوجه رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو انتقادات حادة بعد الإعلان عن فوز بيلاي بجائزة نوبل للسلام، وهو المجرم الذي يقطر دماً وإجراماً ومجازر، يحاضر اليوم بالعفة وبالأخلاق، وبكل وقاحة يقول على منصة إكس فقدت لجنة نوبل بوصلتها الأخلاقية. لقد منحت أرفع جوائزها ل«متعصبة» ساهمت في «شيطنة اليهود». أما كافة المسؤولين الاسرائيليين فقد سارعوا بدورهم إلى إصدار تعليقات لا تقل تجنياً عن تعليق رئيس وزرائهم. فقد هاجمت وزارة خارجيتهم بيلاي، قائلة إنه «لو كانت هناك جائزة تُمنح للأكاذيب والكراهية، لكانت بيلاي في طليعة المتنافسين عليها». أبعد من ذلك اعتبرت أن منح بيلاي جائزة نوبل للسلام لا يمثل تكريماً للعدالة، بل «استغلالاً مشيناً للجائزة كسلاح لإضفاء الشرعية على الكراهية والتحيز ضد إسرائيل». من جانبه، قال سفير «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة داني دانون أن قرار اليوم «إهانة لجائزة نوبل للسلام وإرث القادة الذين كرسوا حياتهم لتحقيق سلام حقيقي»، وتابع «هل الخطوة التالية منح الجائزة لحماس والقاعدة؟». ولم يقتصر إصدار التعليقات الغاضبة على هؤلاء فحسب، بل امتد إلى شخصيات «إسرائيلية» في مجالات القانون والإعلام.

وفي أول تعليق لها على فوزها بالجائزة، قالت بيلاي إن العالم يعيش «حقبة يتعرض فيها القانون الدولي وحقوق الإنسان لهجمات سياسية»، محذرة من تداعيات غياب سيادة القانون، ومؤكدة أن الجائزة تحمل رسالة بضرورة ضمان استقلالية المحاكم.

تاريخ **نافي بيلاي البالغة من العمر 85 عاماً حافل بالمهام القانونية والحقوقية العليا فهي تتمتع بسجل طويل في مجال القضاء الدولي وحقوق الإنسان.** شغلت سابقاً منصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقاضية في المحكمة الجنائية الدولية. ناضلت خلال شبابها ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعملت قاضية في المحكمة الجنائية الدولية بين عامي 2003 و2008، وشاركت في محاكمات مرتبطة بالإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وبين عامي 2021 و2025، ترأست لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة التي خلصت في سبتمبر 2025 إلى أن «إسرائيل» ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة، وأن مسؤولين «إسرائيليين» كباراً، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قد حرضوا على ذلك. **لم تكتفِ بيلاي بإدانة الانتهاكات، بل طالبت بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم،** داعية المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمنع استمرارها، في وقت انتقدت فيه ما وصفته بالتقاعس الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة لحماية المدنيين وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

من الأهمية بكان أن نذكر أن نافي بيلاي نشأت في جنوب أفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري. وهي ابنة سائق حافلة ترعرعت في حي فقير تقطنه جالية من أصول هندية بمدينة ديربان. في عام 1967، أصبحت أول امرأة تؤسس مكتباً للمحاماة في إقليم ناتال، ثم أصبحت لاحقاً أول امرأة غير بيضاء تُعيّن قاضية في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا. وكانت في بدايات مسيرتها، تولّت الدفاع عن ناشطين مناهضين لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ما يضعها ضمن قائمة الشخصيات الجنوب أفريقية التي حظيت باعتراف دولي لدورها في الدفاع عن السلام والحقوق والحريات.

بفوزها بجائزة نوبل للسلام أصبحت نافي بيلاي خامس شخصية من جنوب أفريقيا تفوز بهذه الجائزة بعد شخصيات بارزة من بينها نيلسون مانديلا ورئيس الأساقفة ديزموند توتو.

حجر الزاوية

سؤال الدولة

نجيب نصير



الفنان إسماعيل نصرة

للأسف، للأسف، للأسف، كلما نظرنا إلى أحوالنا العامة، نضطر تفكيرياً، للعودة إلى القرن التاسع عشر، حيث بزغة «الدولة» بمعناها التطبيقي التطوري، التي يشار إليها «بالحديثة»، بمعنى عيشها بالعصر، بما يعني الآن وهنا، ولما نزل إلى هذه اللحظة نقوم بالنظر إلى منجز تكنولوجية الدولة، من الناحية التنظيرية، ومن الناحية العملية، نظرة تاريخية، وكأنها استظهار نحجم عن نقله إلى التفكير أو إلى الواقع، إلا بصيغة، ناقل الكفر

ليس بكافر، وهو ما يظهر خاصية التمسحة (من تمساح سميك الجلد) لدينا، بما يمكن تفسيره عامياً، بعدم الشعور، وهي مرحلة ما قبل بدائية للعمليات المعرفية ، فمهما سمعنا عن الدولة الحديثة، ومهما رأينا ولمسنا منجزاتها، لم يعنِ لنا ذلك شيئاً محدداً أو غير محدد، لأن ذلك لا يقارب شعورنا بالخطر، وحتى عندما يأتي الخطر نتعامل معه كضحايا سلفاً حتى قبل أن يؤذينا، فنستسلم بسبب صاعقة حضوره على حين غرة، ونلجأ إلى الخيالات والوهم باحثين عن خشبة خلاص تقينا الفناء الفيزيائي، حيث أن هذه النوعية من الخلاص حصراً، هي نوعية ذنبية، بمعنى خاسر قبل المعركة، لا يحق له الجلوس إلى طاولة حتى الاستسلام، الذي يملى عليه إملاءً، فتظهر حكومة وجيش و«حدود»، ولكن هناك استحالات كثيرة تمنع هذه التركيبة أن تكون دولة.

والدولة الحديثة، أي ما انتهت المعرفة النظرية إليها، مدموجة مع التجارب الدولتية الواقعية والممارسة حالياً، هي أداة «تكنولوجية» تدير حياة الناس العامة بقوانين تصدرها تحمي حقوقهم وأمنهم، بمساواة تامة بينهم، وهي ليست شخصاً أو جماعة، مهما كانت الدمقراطية حقيقة، أو غلبة ذات قدرات خارقة (كوريا الشمالية مثالاً، مع التحفظ)، وهذا يعني بالضبط أنها ليست دولة، ناهيك عن فشلها أو نجاحها. و«ليست دولة» ليست كلمة عابرة بالفم، إنها ممارسات معلنة بحقها، قد تكون مجحفة أو لطيفة (كمعمل خيري!!) ولكن لا أحد برضاها من عدمه، لأن الدولة مكانة، ومن لا مكانه له ليس له دور أو حتى حقوق، لا داخل الحدود (فساد وإفساد وعمالة والخ)، ولا خارجها فمكانات الدول مصنفة في العالم، والدولة ليس لها مكان في التصنيف الإيجابي،(كأقوى عشر جامعات في العالم، أقوى عشر بسبورات في الكرة الأرضية، إلخ إلخ)، وهذه التصنيفات تعبيرا صارماً وحقيقيا على شغل الدولة الحديثة الحقيقية، أما تصنيفات مثل (نوبل مع زويل ومحفوظ وأيضاً إلخ) فهي تصنيفات خيرية تطوعية تنظر بعين متعاطفة إلى شعب لا دولة حديثة له،

أم التصنيف السلبي فينتج عن أمر صارم، (تعال إلى الميدان يا حديدان) حيث ترتعد الفرائص، ويتعالى النحيب والنقيق، حول عدم المساواة بين «البشر» الذين لا ذنب لهم بعدم حصول الدولة الحديثة لديهم، هؤلاء الأغنياء الجوعى، أو الموبوؤن بسبب الكوارث، المفلوح عليهم من قبل أجهزة الغلبة (المخابرات والجيش)، المسروقون بالفساد والإفساد، ومرة أخرى إلخ، فإنهم مختصون بأوسخ مدينة في العالم، وفي أعلى معدلات الرشوة، وفي المراتب الأولى للإخفاء القسري والاعتقال السياسي، أو في الاستجابة للكوارث المتنوعة، أرقام الهجرة وأسبابها، ومرة عاشرة إلخ. هذا ما يثبت عدم وجود دولة حديثة أو قديمة، مهما كانت التقدمات المناسباتية خاضعة لمقياس الخير، فالعطب هنا في التكنولوجية التأسيسية لهذا الاجتماع، ومن عادة الأعطاب أن تنتج الواحدة الأخرة متدحرجة ككرة ثلج، فإما أن تكون دولة بمعنى المكانة المعرفية والعملية أو لا تكون، فالحياة تمشي غير آبهة.

الأسف هنا يأتي بسبب تكرار المكرر، وتوضيح الواضح، وتجريب المجرب الفاشل، وهذا ما يوحي باليأس والقنوط بمعنى فالج لا تعالج، فهذا هو الموجود، إذا أعجبك فعش به، وإذا لم يعجبك فهاجر واعثر لنفسك على مكان آخر، وهذا بحد ذاته قول للادولة. فالدولة بدايةً تحفظ حق الوجود في الوطن وتحميه وتصونه. والأسف الآخر، هو الحق بالتقدم والتطور قانونياً وأخلاقياً و هذا يحدث في سياق الحرية (وليس الحريات الممنوحة) كحق أصيل لكل مواطن، ولكن اللادولة تسحق كل تطور وإرتقاء بسحقها للحرية من جوانب قانونية مزيفة ومضادة للقانون نفسه (أنظروا إلى أي دستور عربي وهو أبو القانون، وهو يتناقض منذ مادته الأولى التي تخص المساواة)، حيث يتحطم قبل بدء العمل به.

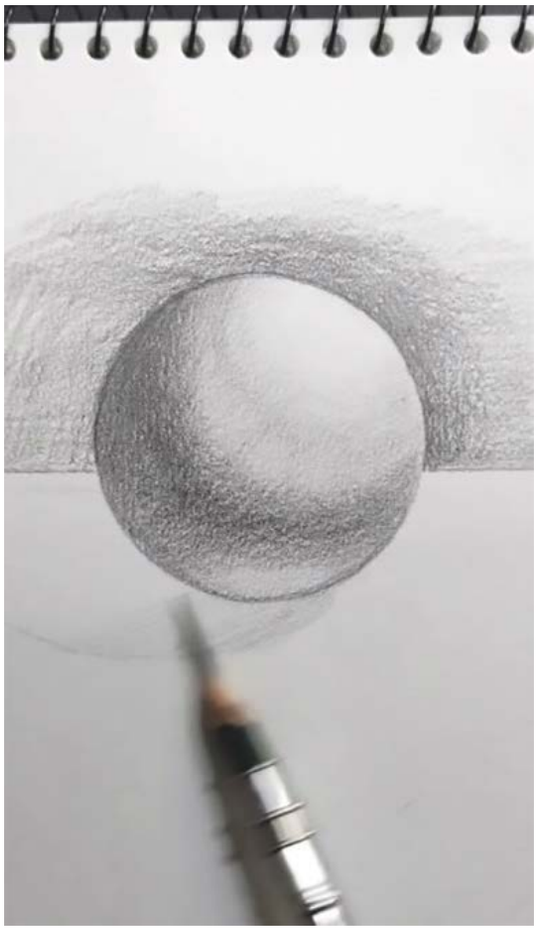
الناس في بلداننا جالسة على روث متعفن، يزداد تخمره يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام، وجيل بعد جيل، لا نعرف لنجاح يوماً، ولا لإنتصار مؤشر.

مجتمع

في عصر فلسفة الإعلام والخوارزميات:

كيف نميّز بين الحقائق والأضاليل؟

نظام ماردیني



لم يعرف الإغريق ولا اللاتين ولا فلاسفة العصور الوسطى كلمة «إعلام» بالمعنى الذي نفهمه اليوم، لكنهم خاضوا في جوهره دون أن يسمّوه. ومنذ أن قال هيغل إن الصحف هي صلاة الصباح للعصر الحديث، دخل الإعلام في صميم التفكير الفلسفي حول المجتمع والسلطة والوعي.

السرديات المتناقضة

في ظلّ التطورات التكنولوجية المتسارعة، تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًّا في تعزيز وعي الجمهور بالقضايا الهامة التي تؤثر على السرديات المتناقضة. وفي المقابل، تبرز مخاطر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال هذه السرديات. وفي ظل تحديات تقنيات الذكاء الاصطناعي، سيتطلب الأمر التزامًا تامًّا ومسؤولية عالية في كشف الحقائق وتوعية الجمهور. كما يتعين على الإعلام تسليط الضوء على المخاطر التي تفرضها هذه التقنيات، مثل التزييف العميق ونشر المعلومات المضلّلة التي تصيب المتلقي وتجعله يعيش حالة «زوغان» تركته في حالة من الضياع.

وشكّل التدفّق الهائل والمفرط للمحتوى الإعلامي خطرًا لا يقلّ أثرًا وعمقًا عن الأوبئة الصحية أو الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية، وأصبحت المشكلة في غياب القدرة على التمييز بين المحتوى

الصحيح والمضلّل. ومع دخول الذكاء الاصطناعي في كل مفاصل الحياة، شهد العالم تحوّلاً جذريًّا في المشهد الإعلامي، وأصبحت «السوشيال ميديا» بيئة شاملة تُنتج وتُستهلك فيها المعرفة بسرعة غير مسبوقة. كما تحولت منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر/ إكس، إنستغرام، وتيك توك إلى مصادر المعلومات الرئيسية للملايين، والتي يُقدَّر عدد مستخدميها بنحو ست مليارات شخص في مختلف دول العالم. وحيث أصبحت الحقائق الموضوعية المدعومة بأدلة علمية أقلّ تأثيرًا في تشكيل الرأي العام مقارنة بالعواطف الشخصية والمعتقدات المسبقة والسرديات التي تعزف على وتر الانطباعات العابرة، وما يمكن تسميته بـ «الإنفوميديا» (Infomedia). في هذا الفضاء الجديد، تختلط المعلومة بالترفيه، والخبر الجاد بالرأي السطحي، والتحليل العميق بالعاطفة الجياشة. ولم يعد الخطر محصورًا في غياب المعلومة، بل في غياب القدرة على التمييز.

منذ سنوات غيّرت ثورة الاتصالات الكثير من حياتنا وأطاحت بالكثير من المسلَّمات والبديهيات، وأصبح التفريق بين الحقيقة والخيال غير ممكن إن لم يكن مستحيلاً، وأصبحت الخيوط الفاصلة بين الحقيقة والخيال لشدة ضبابيتها تلتف حول أعناقنا ولا نستطيع الفكاك منها..

الصحافة الورقية التي تعيش لحظات اندثار حبرها الذي امتازت به، والمحطّات الإذاعية لم تعد كسابق عهدها، من حيث الجماهيرية وبالتالي التأثير، والتلفزيون بدل أن يبقى لسانًا واحدًا في كلّ دولة أصبح له عدّة ألسن وعبرَ تخوم الجغرافيا والزمن التي كان يرتدي معطفها.

فيما مضى من «الزمن الجميل»، كانت الصحف الورقية أو المجلات الإخبارية الرئيسية هي المصدر الأساسي للأخبار والمعلومات.. اليوم، أصبح أمام الناس خيارات متعددة بفضل الإنترنت، وبالوسيلة التي يفضلونها، كتويتر أو فيسبوك أو يوتيوب.

صراخ في صناعة الحدث

في ظلّ الغضب الدولي «المكتوم» من العدوان الذي يشنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب على إيران مثلاً، تتأثر وجهات النظر في الشرق الأوسط بشأن النزاع بمواقف المنطقة تجاه الغرب نفسه.

قبل عقود ليست طويلة، كان أكثر من خيط يفصل بين الحقيقة والخيال. أحيانًا تكون مرئية وواضحة شديدة الوضوح، وأحيانًا تكون ضبابية تحتاج إلى تركيز أكبر لاكتشافها، لكنها رغم ذلك تبقى حقائق

أو خيالاً عند تصنيفها.. قبل هذه العقود، وأتحدث عن وسائل الإعلام، من صحافة مطبوعة ومن بثّ تلفزيوني ومن إذاعات، وما بينها من إعلانات تقوم بتسويقها.

إذا كانت وسائل الإعلام والاتصال تصنع لنا حياة متخيّلة قبل عقود وتتيح لنا الهرب لها عبر خيالنا، إلا أنها في الزمن الراهن أخذت تصنع واقعًا افتراضيًّا نهرب منه ولا يمكن أن نلجأ اليه، لأنه واقع مخيف وإن كان متخيلاً.

إن وسائل الإعلام والاتصال لا يمكن لها أن تصنع حدثًا وتنجح في تسويقه من دون قراءة حقيقية ودقيقة لحاجات ورغبات المتلقي، ولا يكفي الضجيج والصراخ في صناعة الحدث من دون رؤية لما يريده هذا المتلقي، خصوصًا وأن وظيفة الإعلامي لم تعد في السنوات الأخيرة، مقتصرة على نقل الخبر أو تحليله أو وضعه في سياقه الصحيح، حيث ظهرت على منصات التواصل الاجتماعي ظاهرة جديدة تتمثل في تخصيص مقاطع فيديو ومنشورات طويلة لشرح أخبار وتصريحات وقرارات حكومية أو سياسية أو إدارية، رغم أنها في كثير من الأحيان تكون واضحة في مضمونها، ولا تحتمل أكثر من تفسير واحد.

وقد رصدت دراسات حديثة أن المنصات الرقمية أصبحت البوابة الأولى للأخبار لدى شرائح واسعة من الشباب، بينما أخذت المؤسسات الإعلامية التقليدية تفقد دورها بوصفها الحارس الرئيس للمعلومات. وفي المقابل، ازدادت مكانة المؤثرين وصنّاع المحتوى، رغم أن كثيرًا منهم لا ينتجون أخبارًا أصلية، بل يعيدون تفسير الأخبار وفق رؤاهم الشخصية، وهو ما يضاعف احتمالات الانتقائية والانحياز.

عناصر بناء الحقيقة

غالبًا ما تتصدّر دول العالم العربي المراتب الأولى في التقارير الدولية التي ترصد المناطق الأخطر على الصحفيين والإعلام بصورة عامة، كما تكاد تنعدم (في أغلبها) نسبة المقارنة بينها وبين دول العالم المتقدّم (وحتى الدول النامية) حول حرية الإعلام والتعبير عن الرأي من دون التعرّض إلى المضايقة والتضييق، والتي تختلف درجاته من التهديد والاعتداء الجسدي وصولاً إلى الاعتقال والسجن والتصفية الجسدية، والغريب في الأمر، أن نسب اضطهاد الصحفيين والتضييق على الإعلام وتسيسه لصالح جهات حكومية، قد ارتفعت بشكل ملحوظ بعد أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» في الدول التي تمّ تغيير أنظمتها وإسقاط دولها المركزية.

في الدول المتطوّرة يمارس الإعلام نشاطه على أنه أحد الأركان الرئيسية لبناء الدولة ونهضتها. ولا تكتمل النظرة النموذجية تجاه الصحافة كمؤسسة رقابية لها القول والفعل، إلا بوجود حريات حقيقية ومعطيات قانونية تحميها. ومن جانبه، يصرّ الإعلام على التمسّك باللوائح والمواثيق التي تحفظ مصادر قوّته، ومنها مباديء العمل الصحفي والتمسّك بالقوانين التي ترعاها. كلاهما يشكّلان أدوات قيمية ضاغطة، يستطيع من خلالهما أن يمارس تأثيره في الحياة العامة على الدولة والمجتمع. إلّا أن الكثير من الإعلام العربي يفتقر كلّ هذه المقوّمات بسبب انزلاقه سياسيًّا باتجاه الولاء للحزب أو الطائفة، الأمر الذي جعل منه جهازًا غير مستقلّ ولا تطلّعات ريادية له.

الإعلام وأسطورة الكهف

لقد أدركت الدول الكبرى منذ عقود أن السيطرة على تدفّق المعلومات لا تقلّ أهمية عن السيطرة على مصادر الطاقة أو خطوط التجارة. فالخبر الذي يصل أولاً يمتلك فرصة أكبر لترسيخ نفسه في الوعي الجمعي، حتى لو أثبتت الوقائع لاحقًا أنه كان ناقصًا أو مضلّلاً أو منحازًا... ولهذا أصبحت المنافسة الدولية تدور حول احتكار «الرواية الأولى»، لأن الرواية الأولى غالبًا ما تتحول إلى الحقيقة الأكثر رسوخًا في أذهان الجمهور.

الحقيقة أن سيطرة وسائل الإعلام على الحياة المعاصرة تشبه أسطورة الكهف عند أفلاطون الذي يذهب إلى أن عالمنا المحسوس الذي نعيشه ما هو إلا ظلالاً وأخيلة للمثل والحقائق الموجودة في عالم المثل، العالم العقلي العالي على المحسوسات. وحيث يلتف الناس حول وسائل الإعلام ويظلون مقيدين أمامها تمامًا مثلما كان أهل الكهف مقيدين داخله.

واليوم، في زمن الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، تتكرّر أسئلة الكهف الأفلاطوني على نحوٍ رقمي: هل نرى الواقع فعلاً، أم نعيش في ظلالٍ تُعيدها إلينا الشاشات؟

وهكذا تؤكّد الفلسفة، عبر قرونها الطويلة، أن الكلمة لا تفقد معناها مهما تغيّرت وسائطها، وأن **الحقيقة ستظلّ المعركة الكبرى للإعلام والإنسان معًا.**

في الختام نؤكد أن «المعرفة» هي القوة التي تقود إلى الحقيقة، لكن لا يستطيع أن يحمي الحقيقة إلا من يمتلكها.



مجتمع

الذكاء الاصطناعي في المدرسة

إطار تربوي متدرّج من حماية نمو الطفل إلى البحث العلمي والإنتاج المعرفي

د. ميلاد سبعلي

يمكن للمدرسة أن تُدخل أدوات الذكاء الاصطناعي إلى صفوفها، فتتحسن الواجبات وتتسارع كتابة التقارير، لكنها قد تكتشف في المقابل أن بعض الطلاب أصبحوا أقل صبرًا على قراءة النصوص الطويلة، وأقل قدرة على تفسير حلولهم والدفاع عن آرائهم. فالنتيجة التي تظهر على الشاشة لا تكشف وحدها ما تعلّمه الطالب فعلًا. لذلك، ينبغي أن تبدأ سياسة استخدام الذكاء الاصطناعي في المدرسة من فهم نمو الطفل، وتحديد دور التكنولوجيا في كل مرحلة عمرية.

في مقاله «توقّفوا عن تحويل التلاميذ إلى دمى لاختبار التصادم»، المنشور في مجلة The Economist في 9 أيلول 2026، يحذّر أندرياس شلايشر (Andreas Schleicher)، مدير التعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD)، استنادًا إلى نتائج اختبار «بيزا» (PISA)، من تراجع القراءة والقدرة على تقييم المعلومات والربط بين المصادر. فقد انخفض أداء القراءة بين عامَي 2018 و2025 في ثلاثة أرباع البلدان المشاركة، وتراجع متوسط دول المنظمة 25 نقطة، بما يعادل أكثر من سنة دراسية. كما أظهرت بيانات PISA 2025 ارتباطًا بين استخدام روبوتات المحادثة في بعض المهمات، مثل تلخيص النصوص والبحث الأولي وصياغة المسودات، وبين نتائج أدنى في المتوسط، مع اختلاف النتائج بحسب كثافة الاستخدام وطبيعته. ولا تثبت هذه الارتباطات أن الذكاء الاصطناعي سبّب التراجع، إذ ظهرت مؤشرات ضعف القراءة قبل انتشاره الواسع، بالتزامن مع الاستخدام المفرط للمحتوى السريع على منصات التواصل الاجتماعي. لكنها تؤكد ضرورة التمييز بين استخدام يدعم الجهد المعرفي وآخر يختصره.

ويتصل هذا التحذير بقلق أوسع بشأن الأطفال. فقد نبّه بيل غيتس (Bill Gates)، في مقابلة مع جريدة Avvenire الإيطالية في 25 أيلول 2026، إلى أن الأنظمة الذكية قد تساعد الطفل على التواصل، لكنها قد تدفعه أيضًا إلى الاكتفاء بعلاقة معها في العزلة، لا تواجهه ولا تخالفه، داعيًا إلى قواعد وضمانات لا تُترك للشركات وحدها. كذلك **شدّد البابا لاوون الرابع عشر، في خطابه أمام الأكاديمية البابوية للعلوم في 24 أيلول 2026، على أن التكنولوجيا تعبرّ عن تصور للإنسان والمجتمع والمستقبل**، وأن اتساع القدرة التقنية يستوجب مسؤولية أكبر عن كرامة الإنسان.

وعليه، لا ينبغي أن يكون معيار استخدام الذكاء الاصطناعي في المدرسة مقدار ما ينجزه الطالب بواسطته، بل مقدار الاستقلالية المعرفية التي يكتسبها: القدرة على الفهم والسؤال والتحقق والحكم والإنتاج، بحيث لا تتجاوز جودة ما ينتجه بالأداة مستوى فهمه وقدراته المستقلة.

السنوات الأولى: بناء الطفل قبل تدريبه على الأداة

لا ينبغي، في تقديري، أن يستخدم الطفل أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي بصورة مستقلة في السنوات الابتدائية الأولى. ويمكن، ابتداءً من الصفوف العليا للمرحلة الابتدائية، إدخال استخدامات محدودة وموجّهة بإشراف المعلم، ثم توسيع الاستخدام

المستقل تدريجيًا مع بداية المراهقة ونمو القدرة على التحقق والحكم. وهذا تدرّج تربوي مقترح، لا افتراض بأن جميع الأطفال يبلغون الاستعداد نفسه في عمر محدد.

لا يعني ذلك إبعاد الأطفال عن التكنولوجيا أو تأجيل تنمية التفكير، بل إعطاء الأولوية للمهارات التي يتأسس عليها نموهم: القراءة والفهم والكتابة والتعبير والملاحظة والمقارنة والاستدلال، إلى جانب المعرفة العامة والمهارات الرياضية الأساسية. ويحتاج الطفل كذلك إلى اللعب والحركة والرياضة والأنشطة اليدوية، والموسيقى والفنون والقصص، والتعرّف إلى لغته وثقافته ومجتمعه وثقافات الآخرين. كما يحتاج إلى الحوار والتعاون مع أقرانه، وتعلّم الانتظار والاختلاف وإصلاح الخطأ والمثابرة عندما لا تأتي الإجابة سريعًا.

ويبدأ التفكير العالي بالتطور في هذه المرحلة من خلال مقارنة القصص، وتفسير نتائج التجارب، واقتراح طرق متعددة لبناء نموذج أو حل مشكلة. وتتطور بالتوازي مهارات المبادرة وتنظيم الذات والتعاطف والتعاون والبحث والتحقق والتعلّم من الخطأ. أما المعرفة الرقمية، فتُبنى تدريجيًا عبر التعامل الواعي مع المحتوى والشاشات، وحماية الخصوصية، وفهم المبادئ المبسطة لعمل الأدوات الرقمية والذكية وحدودها.

يمكن للمعلم استخدام الذكاء الاصطناعي في التخطيط للدروس، وإعداد أنشطة فنية وحركية، وتكييف المواد بحسب مستويات الطلاب، واختيار محتوى تفاعلي، وملاحظة أنماط التعثر، من دون وضع الأداة مباشرة بين أيدي الأطفال. ويبقى عليه مراجعة المخرجات والتحقق من ملاءمتها، وتجنّب إدخال بيانات الأطفال الشخصية في أدوات غير مأمونة. فالتكنولوجيا قد تعزز قدرة المعلم على التحضير والمتابعة، لكن خبرته في فهم الطفل وملاحظة تقدمه تظل أساس القرار التربوي.

من الصف الخامس إلى المرحلة المتوسطة: تعلّم استخدام الأداة وفحصها

ابتداءً من الصف الخامس، يمكن إدخال استخدام مباشر ومحدود للأدوات الذكية تحت إشراف المعلم. يكتب الطالب تفسيره أولًا ثم يقارنه باقتراح الأداة، أو يقرأ نصًا بنفسه قبل فحص ملخص مولّد والبحث عمّا أغفله، أو يحاول اكتشاف الخطأ في حل يبدو

مقنعًا. ويتعلم التصريح بكيفية استخدام الأداة، والتمييز بين ما فهمه وما تلقّاه جاهزًا، من دون أن يصبح اللجوء إليها استجابة تلقائية لكل صعوبة.

وفي المرحلة المتوسطة، يمكن توسيع الاستخدام وإدماجه في مشاريع متعددة الاختصاصات تنطلق من أسئلة واقعية في المدرسة أو المجتمع. فقد يجمع الطلاب بيانات عن استهلاك المياه، ويحللونها بالرياضيات، ويفسرونها بالعلوم، ويعرضون نتائجهم باللغة، ثم يقارنون استنتاجاتهم بما تقترحه الأداة. ويمكنهم أيضًا مقارنة المصادر والحجج، واختبار التفسيرات على ضوء النصوص والتجارب، وتصوّر حلول لمشكلات معقدة. لكن عليهم تحديد معايير المفاضلة بين الحلول، وكشف افتراضاتها، والدفاع عن اختياراتهم بأدلة وبناء آراء مستقلة. وبهذا ينمو استخدام الأدوات بالتوازي مع التفكير النقدي والإبداعي والعمل الجماعي وفهم الواقع.

المرحلة الثانوية: من استيعاب المعرفة إلى إنتاج معرفة ورأي أصيلين

ينبغي أن ينتقل الطالب في المرحلة الثانوية من فحص المعرفة المتاحة إلى المساهمة في إنتاج معرفة ورأي أصيلين. فيصوغ سؤالًا بحثيًا نابعًا من مشكلة حقيقية، ويقرأ ما كُتب عنها، ويجمع بيانات أو يجري تجربة أو مقابلات، ثم يحلل النتائج ويناقش حدودها. ويمكنه بناء نموذج أولي واختباره، أو صياغة موقف شخصي يستند إلى الأدلة ويظل قابلًا للمراجعة. ولا تتطلب أصالة العمل اكتشاف حقيقة لم يعرفها العالم من قبل؛ فقد تتمثل في سؤال دقيق عن البيئة المحلية، أو بيانات جمعها الطالب بنفسه، أو تفسير يستطيع الدفاع عنه.

يمكن للطالب الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في البحث والمقارنة وتحليل البيانات وتنظيم العمل، أو في تشغيل أدوات تحليل وأتمتة تنفذ مهمات محددة ضمن ضوابط واضحة. لكن صياغة السؤال واختيار المنهج وفهم النتائج والحكم على قيمتها وآثارها تبقى مسؤوليات يتعلم تحمّلها بإرشاد معلميه. وفي البحث العلمي، لا تُعامل إجابة النموذج الذكي بوصفها مصدرًا مرجعيًا، بل نقطة انطلاق للوصول إلى المصادر الأصلية والتحقق منها. وينبغي أيضًا أن يوثّق الطالب طريقة استخدام الأداة، وما قبله أو رفضه من اقتراحاتها، وحدود مساهمته الفكرية الخاصة.

ويتطلب هذا التدرج تغييرًا في التقويم؛ فقد يبدو المشروع النهائي ممتازًا بينما يعجز الطالب عن شرح كيفية إنجازه. لذلك ينبغي متابعة السؤال الأول والمحاولة المستقلة والمصادر والمسودات والتعديلات، ثم مناقشة الطالب وتكليفه بتطبيق ما تعلّمه في وضع جديد. ويمكن الجمع بين مهمات مستقلة وأخرى يستخدم فيها الأداة للمقارنة والتحسين، على أن تكشف مهمة مستقلة لاحقة ما أصبح قادرًا على إنجازه. فمعيار النجاح هو نمو قدرته، إلى جانب جودة المنتج النهائي.

ولا تتحقق هذه الرؤية بشراء منصة أو فرض حظر عام، بل بقواعد تراعي العمر والمهمة، وتدريب مستمر للمعلمين، وحماية الخصوصية، وضمان عدالة الوصول ومراعاة اختلاف احتياجات الطلاب، وتجارب محددة تُقاس نتائجها قبل توسيع استخدامها. وفي هذا السياق، تذكّرنا دعوة أكثر من ستين باحثًا واقتصاديًا أوروبيًا، في منتدى السياسات المنشور بمجلة Science في 24 أيلول 2026 بعنوان «Enhancing Europe's Competitiveness by Empowering Researchers as Innovators»، بأهمية دعم البحث الأساسي والابتكار عالي المخاطر، وبناء مسار متصل من الاكتشاف إلى التطبيق بدل الاكتفاء بتبنّي التقنيات الجاهزة. ويمكن نقل هذا المبدأ إلى المدرسة مع مراعاة اختلاف السياق: فالتطوير ينبغي أن يقوم على التجريب والتقييم والتحسين، لا على إعلان استخدام التقنية قبل معرفة نتائجها.

في مقالات سابقة، تناولتُ خطر إنتاج نصوص أسرع مما يستطيع الإنسان فهمها، وخطر اختصار الأعمال التي يكتسب الأفراد الخبرة من خلالها. وتظهر المسألتان بوضوح في المدرسة: فإذا استعجلنا تسليم الطفل أداة تفكر وتكتب عنه، فقد نختصر مرحلة ضرورية لبناء قدراته؛ أما إذا أحسنّا التدرّج، فقد توسّع الأداة ما يستطيع السؤال عنه والبحث فيه وإنتاجه. تبدأ المهمة التربوية بحماية نمو الطفل في القراءة والكتابة والحركة والثقافة والعلاقات، ثم تمتد إلى تدريب المراهق على البحث والحكم والإضافة. وعندئذ يدخل الذكاء الاصطناعي المدرسة في الوقت والطريقة اللذين يخدمان تعلّم الطالب، ويفتح له مجالًا أوسع للمشاركة في إنتاج المعرفة بدل الاكتفاء باستهلاك إجاباتها.

رأي

إلغاء المجلس القومي لا يكفي: من يملك أهلية التعبير؟

د. شوقي يونس

يفتح مقال الرفيق شحادة الغاوي في مجلّة «صباح الخير» الشهية على نقاشٍ نراه فائق الأهمية، حول انبثاق السلطة في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

وحيث نتّفق معه على وجوب تجاوز المجلس القومي بصيغته القائمة، وعلى ضرورة التحقق من أهلية المرشحين لتولي المسؤوليات العليا بواسطة سلطة قضائية دستورية. لكن الاتفاق على نقد المؤسسة القائمة لا يعني الاتفاق على البديل؛ إذ يقترح الغاوي انتخاب المجلس الأعلى مباشرة من جميع أعضاء الحزب، فيما نرى أن الإصلاح يقتضي بناء هيئة تعبيرية قائمة على التأهيل، ضمن نظام دستوري يضبط شروط الرتب والوظائف ويكفل استقلال القضاء.

جوهر الخلاف هو قوله إن الانتخاب لا يحتاج إلى مؤهلات علمية أو معرفية، وإن الأهلية يجب أن تتوافر في المرشحين وأصحاب السلطة وحدهم. فهذا القول



يعفي عملية الاختيار من مقتضياتها، مع أنها تحدد من يتولى السلطة وكيف تتجه. وإذا كانت ممارسة المسؤولية تحتاج إلى أهلية، فكيف يصبح اختيار من يمارسها فعلاً لا يحتاج إلى معرفة أو قدرة على التقدير؟

لا نتحدث عن شهادات جامعية أو امتيازات اجتماعية، بل عن فهم العقيدة والنظام، وإدراك المصلحة العامة،

والقدرة على تمييز من يصلح للتعبير عنها. وهذه معرفة لا تمنحها ورقة الاقتراع، ولا يكفي لإثباتها تسجيل الاسم في سجلات العضوية.

يقول سعاده في «الزعيم في سانتياغو»، المنشور في «سورية الجديدة» بتاريخ 25/5/1940: «إنّ الأمم كلها تريد الخير والفلاح. ولكن المشكل هو في إيجاد التعبير الصالح عن هذه الإرادة». ويصل في السياق نفسه بين سلامة التعبير ووضوح الفكرة وصلاح القيادة.

هنا موضع البحث: **كيف تتوافر صلاحية التعبير، وكيف تتحقق صلاحية القيادة؟** إن صلاح القيادة يستوجب التثبت من أهلية المرشح، ثم المفاضلة بما يُعرف عنه من نضال ونزاهة وحنكة وحسن أداء. أما وضوح الفكرة، فنرى أن مقتضاه في بناء الهيئة الناخبة هو أن يمتلك المشاركون فيها القدرة على إدراك المصلحة العامة والتعبير عنها. ولهذه الغاية اقترحنا، في دراستنا عن **«النظام البديع»** ومشروع استكمال البناء الدستوري، رتبة **«المؤهل العام»**، بوصفها إثباتاً لأهلية محددة، تُمنح وفق شروط، وتخضع للتحقق.

والرفيق الغاوي محق في أن استيفاء شروط الأهلية يجب أن يسبق الانتخاب، لكنه لا يصيب حين يفصل الاختيار عن المفاضلة في الكفاءة، ويجعله مجرد قياس للقبول والثقة والتأييد. فالمؤهلون لا يتساوون بالضرورة في الخبرة والحنكة والقدرة على تحمل المسؤولية. ومنحهم حق الترشح يثبت استيفاءهم شروطاً لازمة، بينما يبقى على الهيئة الناخبة أن تقدّر أيّهم أصلح للمهمة. والثقة الواعية ثمرة هذا التقدير.

أما التشدد في أهلية المرشحين للمجلس الأعلى، فله أصل قائم في شروط رتبة الأمانة. لقد ربط المرسوم السابع هذه الرتبة بالفهم العقائدي والنزاهة والنضال والتضحيات وحسن القيام بالمسؤوليات، وبالشجاعة والإقدام والحنكة، ونص على فقدانها عند الإخلال بشروطها أو استخدامها لغير مصلحة الحزب.

وانطلاقاً من الارتباط المستقر بين رتبة الأمانة وعضوية المجلس الأعلى، تكون المهمة الملحّة إعادة الاعتبار إلى مضمون الرتبة والتحقق من استحقاقها. وهذا ما اقترحناه بإسناد منحها، وسائر رتب التأهيل، إلى دائرة مختصة في

المحكمة العليا؛ حتى يصبح التأهيل محكوماً بمعايير معلومة وقرارات معللة، بعيداً عن المحاباة والحاجة إلى تكوين أكثرية موالية.

هنا أيضاً يتضح سبب تأييدنا إلغاء المجلس القومي. فالمشكلة تتجاوز الانتخاب بالواسطة إلى سلامة تكوين الجسم الناخب نفسه. حين يُتساهل في التحقق من شروط العضوية العامة، بالتوازي مع منح رتبة الأمانة لمن لا يستوفون شروطها، ينشأ جسم انتخابي لا يمكن الاطمئنان إلى سلامة تعبيره.

ولذلك فإن نقل انتخاب المجلس الأعلى إلى جميع الأعضاء مباشرة لا يزيل أصل المشكلة. إنه يغيّر طريق الوصول إلى السلطة، ويبقي التساؤل عن أهلية الجسم الذي ينشئها قائماً. كما أن التدقيق في المرشحين وحدهم يترك نصف المسألة دون معالجة: من يتحقق من صلاحية الاختيار الذي سيُجرى بينهم؟

ولا يعني هذا حرمان العضوية العامة من الحقوق الانتخابية. فقد نص المرسوم الرابع على انتخاب لجان المديريات، وأقام لها وللمجالس المحلية وظائف محددة.. وفي تقديرنا، تتناسب هذه المشاركة مع نطاق المتحد المحلي، حيث يعرف الأعضاء بعضهم بعضاً، ويعاينون أعمالهم وسلوكهم، ويستطيعون تقدير أهلية من يختارون لمهمة محدودة النطاق.

أما اختيار السلطة التشريعية العليا ورئاسة الحزب، فيتناول مسؤوليات تتجاوز شؤون المتحد المحلي إلى مصلحة الحزب والأمة. ومن ثم فإن تعميم قاعدة الاختيار المحلي على إنشاء السلطة العليا يحتاج إلى تبرير، ولا يكفي القول إن الانتخاب حق للجميع لإلغاء الفروق بين طبيعة المهمات وشروط أدائها.

وفي نقد الانتخاب بالواسطة، يعترض الرفيق الغاوي على أن يختار العضو ممثلاً إلى المجلس القومي، ثم يتولى هذا الممثل انتخاب المجلس الأعلى وفق تقديره الخاص. ويمكن تفهّم هذا الاعتراض على الآلية القائمة، لكن إسقاطها لا يحصر البدائل في الاقتراع العام. فالهيئة التعبيرية العليا التي نقترحها، والمؤلفة من مجلس الأمناء ومجلس المؤهلين العامين، تقوم على إثبات أهلية التعبير؛ وليست إعادة تسمية للمجلس القومي أو إعادة إنتاج لتفويضه الانتخابي المتسلسل.

وكذلك الأمر في الاستناد إلى مرسوم الطوارئ لسنة 1936. فهو ينظم معالجة ظرف استثنائي، ويعهد إلى مجلس المندوبين باختيار إدارة بديلة عند اعتقال الإدارة القائمة.. والاعتراض على تحويل هذه الآلية إلى نظام دائم لا يثبت وجوب الاقتراع العام المباشر. كما أن بناء الهيئة التعبيرية المقترحة لا يتوقف على تعميم ذلك المرسوم؛ إذ يقوم تبريره على أهلية التعبير وتكامل المؤسسات.

أما القول إن الانتخاب طريقة من طرق الانتقاء، فيمكن قبوله دون أن يحسم الخلاف. فالسؤال يبقى: من يمارس الانتقاء، وبأي أهلية، وضمن أي ضمانات؟ وكذلك فإن الثقة التي قام عليها التعاقد مع سعاده لا تحدد، بذاتها، آلية انتخاب جميع المؤسسات بعده.

ويثير الرفيق الغاوي مسألة مهمة حين يتناول ضعف الرقابة على المجلس الأعلى. لكن انتخاب المجلس مباشرة لا ينشئ قضاء مستقلاً ولا يضع آلية لمساءلته. علاج هذه الثغرة يقتضي استكمال البناء الدستوري، وتحديد حدود السلطات وضمانات الرقابة، بحيث تخضع المؤسسات للدستور ويملك القضاء صلاحية حمايته.

من هنا، فإن مدخل وحدة القوميين الاجتماعيين هو الاتفاق على إصلاح دستوري يؤمن العدالة في الحقوق والواجبات، ويعيد الثقة بالمؤسسات. ولا يلزم أن يكون الاقتراع العام شرط هذا الاتفاق؛ فالبديل الذي ندعو إليه يربط الاختصاص الانتخابي بالتأهيل، ويصون حقوق العضوية، ويجعل الرتب محكومة بشروطها، ويضع التحقق منها في عهدة قضاء مستقل.

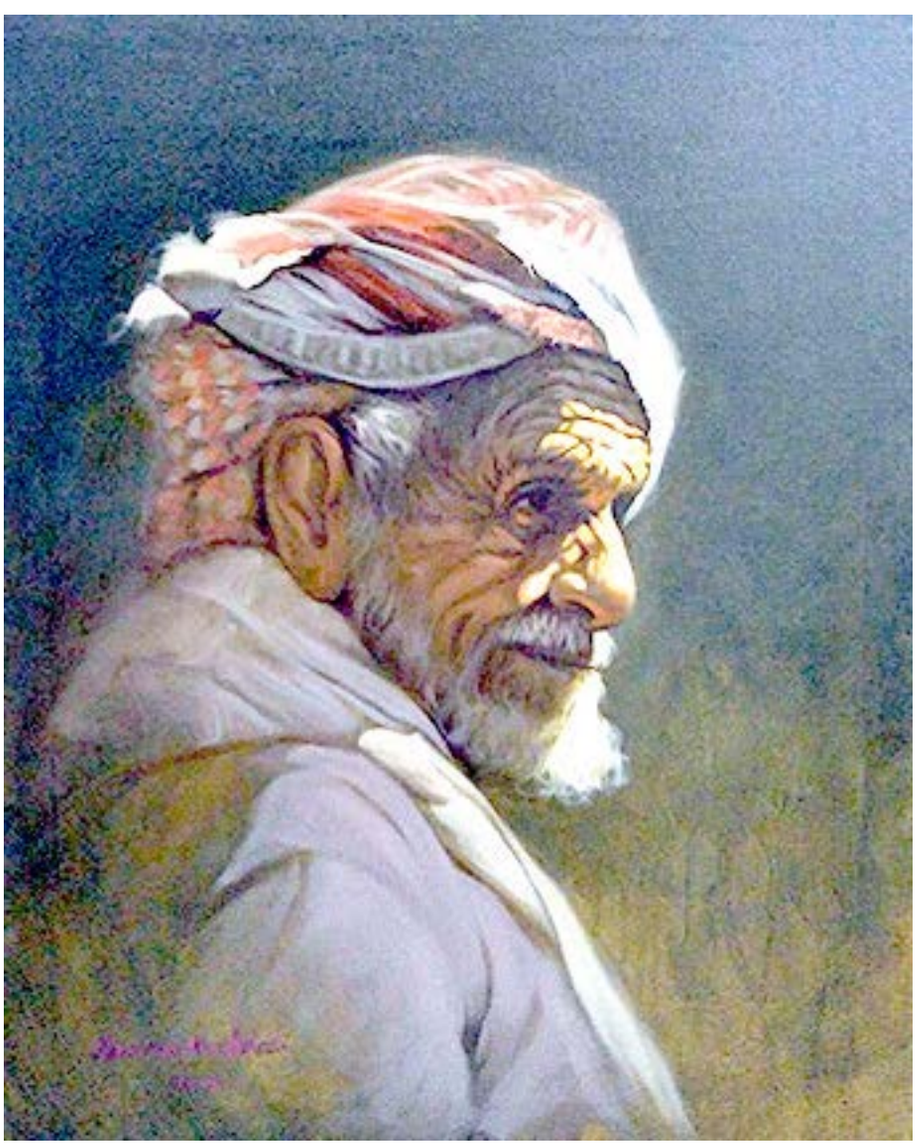
نؤيد إلغاء المجلس القومي، ونؤيد التشدد في أهلية المرشحين. لكننا نرى أن سلامة انبثاق السلطة تستوجب أيضاً أهلية من يشاركون في اختيارها. فالإصلاح يكتمل حين تتصل أهلية القيادة بأهلية التعبير، وتصبح الثقة حصيلة معرفة وتقدير، ويقوم النظام على مؤسسات قادرة على صون هذه العلاقة.

رأي

نحو استعادة عقل الحزب وتجديد مشروع النهضة

قراءة في أسئلة الرفيق إبراهيم مهنا على منصة» سرجيل» والإجابة عنها

د.نبيلة غصن



قرأت مقال الرفيق إبراهيم مهنا «أسئلة مؤجّلة أم محرّمة؟ على منصة «سرجيل» في البحث عن عقل الحزب؟»، وأرى أن أهميته لا تكمن فقط في الأسئلة التي طرحها، بل في محاولته نقل النقاش من حدود الأزمة التنظيمية الراهنة، من سجالات دستورية واصطفافات داخلية، إلى المستوى الذي ينبغي أن يدور

فيه النقاش منذ زمن: مستوى الأزمة التاريخية التي تعيشها الحركة القومية الاجتماعية، وأسباب تعثّرها في تحويل عقيدتها إلى قوة تغيير قادرة على التأثير في واقع الأمة ومصيرها.

لكنني أعتقد أن الأسئلة التي طرحها مهنا، على أهميتها، تقودنا إلى سؤال أكثر جذرية: **كيف استطاع حزب يحمل عقيدة نهضوية شاملة، ويستند إلى فكر أنطون سعاده، أن يصل مراراً إلى أزمات تهدد وحدته وفاعليته، من دون أن تتحول هذه الأزمات إلى محطات مراجعة وتغيير حقيقيين؟**

هذا هو السؤال الذي ينبغي ألا نخشى الإجابة عنه، حتى لو قادتنا الإجابة إلى مراجعة مسلّمات اعتدنا التعامل معها باعتبارها حقائق نهائية.

أولاً: هل الأزمة أزمة عقل أم أزمة في بنية العمل الحزبي؟

يضع مهنا سؤال «عقل الحزب» في قلب الأزمة، وهو سؤال بالغ الأهمية. لكن العقل ليس كياناً غامضاً نبحث عن مكان وجوده، ولا هيئة فكرية يمكن إنشاؤها بمجرد إصدار قرار تنظيمي.

عقل الحزب هو قدرته المؤسسية على فهم الواقع، وإنتاج المعرفة، وتحديد الأولويات، واتخاذ القرارات، ومراجعة النتائج، وتصحيح الأخطاء.

إنه العقل الذي يصل الفكر بالفعل، والعقيدة بالواقع، والهدف بالوسيلة، والقرار بالمسؤولية.

لذلك، لا يكفي أن نسأل: أين عقل الحزب؟ بل ينبغي أن نسأل أيضاً: **ما الشروط التنظيمية والسياسية والثقافية التي تسمح لهذا العقل بأن يعمل، وأن ينتقد، وأن يختلف، وأن يؤثر في القرار؟**

فالعقل المؤسسي لا ينمو في بيئة تخشى الأسئلة، ولا ينتج حلولاً مبتكرة إذا كان المطلوب منه دائماً تبرير القرارات القائمة.

ثانياً: من يحمي المؤسسة عندما تصبح المؤسسة عاجزة عن حماية القضية؟

إن المؤسسات ضرورية لاستمرار أي حركة سياسية وفكرية، لكنها ليست غاية في ذاتها. قيمتها تُقاس بمدى قدرتها على خدمة القضية التي نشأت من أجلها،

وتطوير أدوات العمل لتحقيق أهدافها.

وحين تتحول المحافظة على المؤسسة إلى مبرر لتجنب النقد، تصبح القضية في خدمة المؤسسة، بدلاً من أن تكون المؤسسة في خدمة القضية.

المطلوب هو الجمع بين شرعية النظام وفاعلية المؤسسة، وبين الانضباط وحرية التفكير، وبين وحدة العمل وحق المراجعة.

المؤسسة القوية ليست تلك التي تمنع الاختلاف، بل تلك التي تستطيع إدارة الاختلاف من دون أن تتفكك، وتحويل النقد إلى معرفة، والمعرفة إلى إصلاح.

ثالثاً: المشكلة ليست في تعدد الآراء وحده، بل في غياب المنهج الذي يحكم الاختلاف

يشير مهنا إلى التباينات في تفسير مفاهيم أساسية، من الديمقراطية التعبيرية إلى المدَرَحية، ومن النظام الاقتصادي إلى طبيعة المشروع القومي وموقف الحزب من قضايا المقاومة والتحولات السياسية.

وهذه مسألة لا يمكن الاستهانة بها. فحين تتعدد التفسيرات من دون مرجعية علمية واضحة، قد تتحول العقيدة الواحدة إلى مجموعة من القراءات التي لا يجمع بينها سوى الانتساب إلى اسم الحزب.

لكن الحل لا يكون بفرض إجابات جاهزة على جميع المسائل، ولا بإلغاء الاجتهاد الفكري، بل بالتمييز بين ثلاثة مستويات:

أولاً، المبادئ الأساسية التي تشكّل هوية العقيدة ومرجعيتها.

ثانياً، المفاهيم والنظريات التي تحتاج إلى دراسة علمية وتفسير منضبط، مع توضيح ما هو ثابت فيها وما يقبل التطوير والاجتهاد.

ثالثاً، السياسات والخيارات العملية التي ينبغي أن تتغير وفقاً للظروف والوقائع، من دون أن تفقد اتصالها بالأهداف الاستراتيجية.

وهنا تبرز ضرورة إنشاء مؤسسات بحثية وفكرية متخصصة، تضم الكفاءات القادرة على دراسة تراث سعاده دراسة علمية، ومراجعة التجربة الحزبية، وإنتاج معاجم مفاهيم وأبحاث موثقة، وإتاحة

نتائجها للنقاش داخل الحزب وخارجه.

فالوفاء لفكر سعاده لا يكون بتجميد التفكير عند حدود ما كُتب، بل بفهم منهجه في النظر إلى الإنسان والمجتمع والتاريخ

رابعاً: من المسؤول عن ضياع التضحيات؟

من أهم النقاط التي أثارها المقال سؤاله عن المنجزات، وعن مصير ما بذله القوميون من جهد ومال وتضحيات.

لقد قدّم كثير من القوميين، عبر أجيال متعاقبة، ما استطاعوا تقديمه من وقت ومال وجهد، بل دفع بعضهم أثماناً باهظة من حياتهم واستقرارهم ومستقبلهم. ولا يجوز التعامل مع هذه التضحيات بخفة، أو تحميل أصحابها مسؤولية نتائج لم تكن جميع أدوات إنتاجها تحت سيطرتهم.

وهنا ينبغي أن تكون المراجعة مؤسسية لا انتقامية، موضوعية لا شخصية، وأن تميّز بين الأخطاء في التقدير، والقصور في الإدارة، والقرارات التي لم تحقق أهدافها، وأي ممارسات تستوجب مساءلة فعلية.

ليس الوفاء لتضحيات القوميين أن نمنع السؤال عن نتائجها؛ الوفاء الحقيقي هو أن نجعل تلك التضحيات أساساً لبناء تجربة أكثر كفاءة وقدرة على الإنجاز.

خامساً: أزمة القيادة أعمق من تبديل الأشخاص

يطرح مهنا سؤال أهلية القيادات، وهو سؤال مشروع، لكنه يحتاج إلى توسيع. فالأزمة لا تُحل بمجرد استبدال قيادة بأخرى إذا بقيت آليات إنتاج القيادة ومحاسبتها وتقييم أدائها على حالها.

القيادة التي تحمل قضية نهضوية تحتاج إلى معرفة سياسية واجتماعية واقتصادية، وإلى قدرة على التحليل الاستراتيجي، وإلى كفاءة تنظيمية وإدارية، وإلى نزاهة أخلاقية وشجاعة في اتخاذ القرار والاعتراف بالخطأ.

لكنها تحتاج أيضاً إلى مؤسسات تحدّ من التفرد، وتضمن استمرارية العمل، وتتيح تداول المسؤوليات وفق قواعد واضحة، وتربط الصلاحيات بالمساءلة.

وإذا كان استشهاد سعاده قد كشف حجم التحدي الذي واجهته القيادات اللاحقة في حمل مشروعه، فإن الدرس الأهم ليس استحالة حمل القضية بعد المؤسس، بل ضرورة بناء مؤسسات وكفاءات قادرة على استيعاب الفكر وتطوير أدوات تحقيقه.

سادساً: العودة إلى سعاده ليست عودة إلى الماضي

العودة إلى سعاده ضرورة فكرية ونهضوية، لكنها برأيي تحتاج إلى تعريف دقيق.

هي ليست ستحضار أقواله في كل مناسبة، أو أن نجعل اسمه مرجعاً لفظياً لحسم الخلافات، أو أن نختار من تراثه ما يبرر موقفاً اتخذناه سلفاً.

العودة الحقيقية هي العودة إلى المنهج وهذا يقتضي دراسة نقدية لتجربة الحزب بعد سعاده، لا بهدف إدانة الماضي أو التنكر لتضحيات رجاله ونسائه، بل لفهم أسباب التعثر، والتمييز بين ما كان ضرورة فرضتها ظروف تاريخية معينة، وما تحول لاحقاً إلى عائق أمام التطور.

إن احترام المؤسس لا يتعارض مع نقد التجربة التي جاءت بعده. بل إن النقد المسؤول قد يكون أحد أشكال الوفاء

سابعاً: أي مشروع نهضوي نريد؟

هنا النقطة المركزية في النقاش كله: المشروع.

إن الحزب لا يستطيع أن يستعيد فاعليته بمجرد إعادة ترتيب مؤسساته أو تسوية خلافاته الداخلية، مهما كانت هذه الخطوات ضرورية. فالوحدة التنظيمية التي لا تستند إلى مشروع واضح قد تؤجل الانقسام، لكنها لا تمنع تكرار أسبابه.

المشروع النهضوي المطلوب ينبغي أن يجيب بوضوح عن أسئلة أساسية:

ما التغيير الذي يريد الحزب تحقيقه في المجتمع؟ ما الأولويات التي تستدعيها الظروف الراهنة؟ كيف يواجه الطائفية والتفكك الاجتماعي وتراجع الثقة بالمؤسسات؟ ما رؤيته للاقتصاد والعدالة الاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والسيادة؟ كيف يتعامل مع التحولات الإقليمية والدولية؟ وما الأدوات الواقعية

التي يمتلكها، أو يستطيع بناءها، للتأثير في هذه الملفات؟

ليس المشروع بياناً سياسياً عاماً، ولا قائمة أمنيات، ولا تكراراً للأهداف النهائية للعقيدة. إنه تصور مترابط للانتقال من الواقع القائم إلى واقع أفضل

وعلى الحزب أن يحدد أيضاً علاقته بالمجتمع: كيف يصل إلى الشباب؟ كيف يستعيد ثقة الفئات التي ابتعدت عنه؟ كيف يحول حضوره الفكري إلى تأثير ثقافي وسياسي واجتماعي؟

ثامناً: من تشخيص الأزمة إلى برنامج عمل

إن المؤتمرات الفكرية الثلاثة التي اقترحها مهنا يمكن أن تشكل بداية مفيدة، شرط ألا تتحول إلى مناسبات خطابية جديدة تنتهي بانفضاض المشاركين من دون آليات تنفيذ ومتابعة ونجاحها يتطلب مجموعة من الضمانات:

استقلالية البحث والتشخيص

تمثيل الكفاءات: أصحاب الخبرة الفكرية والعلمية والسياسية والتنظيمية، بمن فيهم القوميون الذين ابتعدوا عن العمل المؤسسي،

حرية النقاش المسؤول

مخرجات محددة: أنتهاء كل مؤتمر إلى وثائق وتوصيات ومشروعات قابلة للتنفيذ والإنجاز.

المراجعة والمساءلة

بناء جسر بين الفكر والممارسة.

خاتمة: لا نهضة بلا نقد، ولا نقد بلا مسؤولية

إن مقال إبراهيم مهنا يضع أمام الحزب مرآة تستحق التوقف أمامها. لكن مواجهة المرآة لا تعني الاكتفاء بتعداد العيوب.

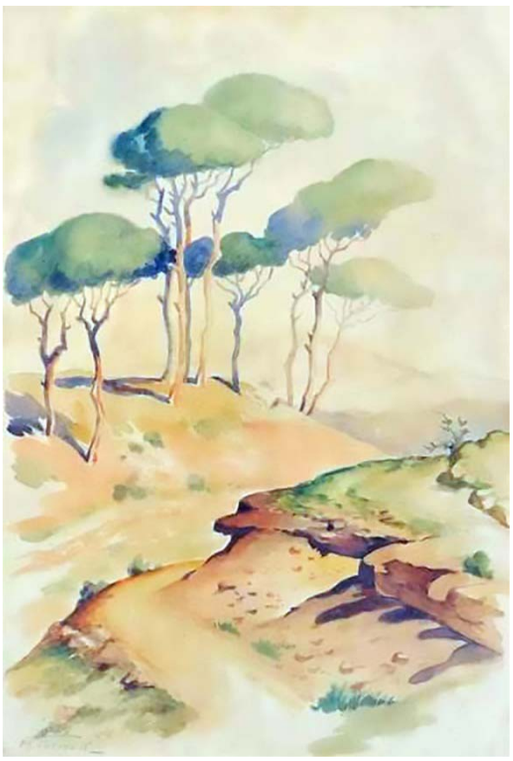
إن وحدة الحزب ضرورة، لكنها ليست وحدة الأسماء والصفوف فقط؛ إنها وحدة الرؤية والاتجاه والغاية

وإذا كانت الأزمة الراهنة قد أعادت طرح سؤال عن عقل الحزب، فالحزب لا يستعيد عقله بمجرد أن يتفق أعضاؤه على ضرورة استعادته، بل عندما تصبح المراجعة جزءاً من ثقافته، والمساءلة جزءاً من نظامه، والمعرفة أساساً لقراره، والإنجاز معياراً لتقييم أدائه. **إن أخطر ما يمكن أن يحدث للحركة النهضوية ليس أن تختلف، بل أن تفقد القدرة على التعلم من اختلافها؛**

ثقافة

الحزب قضية لا أشخاص

د. ادمون ملحم



في حياة الأحزاب والحركات الكبرى، قد يبرز أشخاص يتمتعون بالمكانة والنفوذ والتاريخ النضالي، فيلتف حولهم الأنصار ويُعجب الناس بأدوارهم وإنجازاتهم. وهذا أمر طبيعي ما دام التقدير قائمًا على الإخلاص والكفاءة والعطاء. لكن الخطر يبدأ عندما يتحول التقدير إلى ولاء شخصي، وتصبح مواقع المسؤولية أهم من المبادئ، ويُختزل الحزب في أشخاص بدل أن يكون الأشخاص في خدمة قضيته.

لقد أدرك أنطون سعاده خطورة هذه المسألة، وميّز بوضوح بين الحزب الذي يقوم على قضية قومية كبرى، والأحزاب التي تقوم على المصالح والغايات الشخصية. ففي تصريح أدلى به في دمشق سنة 1948، أعلن موقفًا لا يحتمل الالتباس:

«نحن حزب قضية لا حزب أشخاص».[1]

هذه الكلمات القليلة تختصر مفهومًا عميقًا للالتزام القومي الاجتماعي، وتضع أمام كل قومي، مسؤولًا كان أم عضوًا، سؤالًا أساسيًا: لمن يكون ولاؤنا؟ للقضية التي آمنا بها وتعاهدنا على خدمتها، أم للأشخاص الذين يتولون المسؤوليات باسمها؟

1 ـ أنطون سعاده، «رحلة الزعيم إلى دمشق»، 15 آذار 1948، النشرة الرسمية للحركة القومية الاجتماعية، العدد 7، 30 آذار 1948.

_القضية فوق المصالح الشخصية

في خطابه في جل الديب، في 22 شباط 1948، أوضح سعاده أن الحزب لم ينشأ لخدمة غايات فردية أو جزئية، بل لتحقيق غاية الشعب بأسره. ولم يستثنِ نفسه من هذا المبدأ، إذ قال:

«نحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي ليس لنخدم أغراضًا خاصة لشخص اسمه أنطون سعاده».[1]

ثم أكد أن قيمة الأشخاص في الحزب تنبع من تعبيرهم عن الحقيقة القومية الكبرى وعملهم على تحقيقها.

وما أعمق هذا الموقف! فسعاده، مؤسس الحزب وصاحب الدعوة، لم يجعل من شخصه الغاية التي تدور حولها الحركة، بل وضع القضية فوق الاعتبارات الشخصية، وربط قيمة العمل النضالي بما يقدمه لتحقيقها.

وفي احتفال الأول من آذار سنة 1942 في بوينس آيرس، أعلن:

«إن الأشخاص يجيئون ويذهبون ويتبدلون، ولكن العقيدة هي الأساس الراسخ، الثابت على الأيام والسنين والعقود والأجيال».[2]

ولم يقف عند هذا الحد، بل أكد أن العقيدة والنظام هما المعيار الذي تُقاس به مواقف الأفراد، لا أن يكون الأفراد معيارًا للحكم عليهما. وهكذا تتحدد قيمة المسؤول بما يقدمه للقضية، لا بما يحتله من موقع. والإخلاص الحقيقي لسعاده لا يكون بتقديس الأشخاص أو الدفاع عن أخطائهم، بل بالوفاء للعقيدة التي وضعها والغاية التي نذر حياته لتحقيقها.

-كرامة الأشخاص من كرامة الحزب

لكن القول إن الحزب قضية لا أشخاص لا يعني التقليل من قيمة

1 ـ أنطون سعاده، «خطاب الزعيم في جل الديب»، 22 شباط 1948، النشرة الرسمية، العدد 7، 30 آذار 1948.

2 ـ أنطون سعاده، سعاده في أول آذار، «الاحتفال بمولد الزعيم في بوينس آيرس 1942»، من إصدارات الحزب السوري القومي الاجتماعي، طبعة 1956، ص 68.

الإنسان أو الانتقاص من كرامته. فالحزب ليس كيانًا مجردًا منفصلًا عن أعضائه، بل جماعة منظمة تجمعها العقيدة، والإرادة، والعمل، والتضحيات.

وكرامة الأشخاص من كرامة الحزب، كما أن كرامة الحزب من كرامة أعضائه.

وفي رسالة إلى غسان تويني، أكد سعاده حرصه على «كرامة المعاونين جميع الرفقاء وعلى كرامة قيمة الفكر والشخصية الإنسانية في كل إنسان».[1] إنها عبارة تكشف أن احترام النظام لا ينفصل عن احترام الإنسان وحقوقه وكرامته.

ومن هنا، فإن صون حقوق الرفقاء، وتقدير تضحياتهم، واحترام آرائهم وكرامتهم الإنسانية والنضالية، ليست مسائل ثانوية، بل من مقتضيات الأخلاق القومية الاجتماعية.

لكن احترام الأشخاص شيء، وتحويلهم إلى مراكز ولاء تعلو على القضية والنظام شيء آخر. فالمسؤول يُقدَّر لتضحياته وعطائه، لكنه لا يصبح فوق النقد والمساءلة، ولا يجوز أن تتحول مكانته إلى وسيلة للهيمنة على الآخرين.

لا أحد فوق النظام والمؤسسات

إن الأشخاص، مهما علت مكانتهم وتعاظمت مسؤولياتهم وتجلّت تضحياتهم، ليسوا فوق النظام والمؤسسات. ولا تمنحهم مواقعهم أو أدوارهم النضالية حق تجاوز الصلاحيات أو التفرد بالقرارات أو فرض إراداتهم الشخصية على الإرادة المؤسساتية.

فالمسؤولية الحزبية ليست امتيازًا شخصيًا، بل أمانة قومية وواجب يقتضي الإخلاص للعقيدة، واحترام النظام ،والخضوع للمساءلة والمحاسبة.

وقد جسّد سعاده هذا المفهوم في رسالة إلى المنفذ العام لفرع

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الحادي عشر، «إلى غسان تويني»، 1946/11/01.

المكسيك، في 14 آب 1941، إذ قال:

«إن المؤسسة أهم من الأشخاص، ومؤسسة المنفذية هي من المؤسسات الرئيسية التي يجب ألا تبقى حياتها معلقة على حياة فرد واحد».[1]

لقد أراد مؤسسات تضمن استمرار العمل حتى في غياب الزعيم نفسه. فالحزب القوي لا تتوقف حياته على شخص، مهما بلغت كفاءته، بل تستمر بفضل نظامه ومؤسساته وإرادة أعضائه.

واحترام المؤسسات لا يعني السكوت عن أخطائها، بل العمل على تصحيحها بالوسائل النظامية، وتطبيق القواعد على الجميع دون استثناء. فالمؤسسات تستمد قوتها من انتظام عملها، واحترام صلاحياتها، وخضوع المسؤولين فيها للمحاسبة، لا من حصانتهم تجاه النقد والمساءلة.

فلا قيمة لنظام يُطبَّق على الضعفاء ويُستثنى منه الأقوياء، ولا معنى لمؤسسات تُحترم عندما توافق رغباتنا ويُطعن فيها عندما تخالفها.

الإخلاص للقضية لا للأشخاص

إن القومي الاجتماعي الواعي لا يخاصم الأشخاص لمجرد اختلافه معهم، ولا ينكر فضل من خدموا الحزب وضحّوا في سبيله. لكنه لا يساوم على المبادئ إرضاءً لأحد، ولا يقبل أن يُختزل الحزب في مسؤول أو مجموعة أو تيار.

والوفاء الحقيقي لا يكون بالصمت عن الأخطاء، ولا بالمشاركة في الخصومات والتخوين، بل بالموقف المسؤول الذي يصون الحقيقة والكرامة ووحدة الحزب، ويعمل على تصحيح الخلل بالوسائل المشروعة.

وقد حذّر سعاده من الاعتقاد بأن تبديل الوجوه يكفي للإصلاح، فقال: «إن إبدال أشخاص بأشخاص لا يغيّر السياسة الشخصية المسؤولة عن تعثرنا».[2]

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد العاشر، «إلى المنفذ العام لفرع المكسيك»، 14 آب 1941.

2 ـ أنطون سعاده، «مجموع أشخاص يساوي قضايا شخصية»، كل شيء، العدد 109، 29 نيسان 1949.

فالعبرة ليست بمن يتولى المسؤولية وحده، بل بالنهج الذي يحكم ممارستها. وقد يتغير المسؤولون وتبقى الأخطاء نفسها إذا ظلت الذهنية الفردية والمصالح الشخصية تتحكم في القرارات. أما الإصلاح الحقيقي فيبدأ بتغيير النهج، وترسيخ الأخلاق القومية، وتفعيل المؤسسات، وإخضاع الجميع للمبادئ والنظام.

ـ القضية أمانة في أعناقنا

لقد أراد سعاده حزبًا يحمل قضية حياة لأمة، لا تجمعًا يتنافس أعضاؤه على المواقع والمكاسب. وأراد القوميين أصحاب إيمان وإرادة وأخلاق، يعرفون أن المسؤولية تكليف لا تشريف، وأن التضحية للقضية مقياس الإخلاص الحقيقي.

واليوم، ونحن نواجه تحديات داخلية وقومية كبيرة، تزداد حاجتنا إلى استعادة هذا المعنى الأصيل للانتماء. فليس المطلوب أن نتفق على الأشخاص، بل أن نتفق على المبادئ؛ وليس المطلوب إلغاء اختلافاتنا، بل الاحتكام في معالجتها إلى النظام والمؤسسات.

فلنصن كرامة رفقائنا، ولنحترم مؤسساتنا، ولنقدّم المصلحة القومية على كل مصلحة شخصية، ولنجعل من اختلافاتنا حافزًا للإصلاح لا سببًا للتفكك.

ولتكن القضية دائمًا فوق الأشخاص، وليكن الأشخاص جميعًا في خدمتها، متساوين أمام نظامها، متضامنين في مسؤولية النهوض بها.

فبهذا الإيمان نحفظ الحزب، ونصون كرامته، ونبقى أوفياء لسعاده وللأمة التي نذر حياته من أجلها.

دعوة

دعوة لتوقيع كتابي

اوغاريت دندش وزهير فياض



